

سلسلة تقارير أسبار

رقم (425)

ردمك: 2961-4074

ISSN: 2961-4074

الوعي الأسري بإصابة الأبناء بالأمراض النفسية، ودوره في حمايتهم من تعاطي المخدرات

لجنة الشؤون الأمنية والعسكرية



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

رقم الإيداع: 1446/3664



مركز أسبار
ASBAR CENTER

30 Years
منذ 1994 عامًا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

لجنة الشؤون الأمنية والعسكرية

- د. فهد الغفيلي (رئيس اللجنة)
- د. معلوي الشهراني (نائب رئيس اللجنة)
- أعضاء اللجنة*:
- د. إيمان المحمدي
- د. حمد البريثن
- د. حسين الجحدلي
- د. رياض الشهري
- د. عادل العيد
- د. عبدالرحمن الهدلق
- د. عبدالله المهنا
- أ. د. فوزية الدوسري
- د. لولو البريكان
- د. مشاعل العيسى
- د. نجوى العتيبي

- رئيس الملتقى:

د. فهد العرابي الحارثي

- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى:

أ. د. خالد الثبتي

- نائب رئيس الهيئة الإشرافية :

د. فهد الغفيلي

- د. علي الوهيبي: الأمين العام
- د. سكيمة الشيخ - مساعد الأمين العام
- التحرير:

د. إبراهيم إسماعيل عبده

- التصميم والإخراج:

أ. صفوان يحيى مسعد

* ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية





تمهيد

يعرض هذا التقرير لقضية مهمة تتمّ طرحها للحوار في ملتقى (أسبار) خلال شهر ديسمبر 2024م، وناقشها نخبة متميزة من مفكري المملكة في مختلف المجالات الذين أثروا الحوار بأرائهم البناءة، ومقترحاتهم الهادفة، وجاءت بعنوان: (الوعي الأسري بإصابة الأبناء بالأمراض النفسية، ودوره في حمايتهم من تعاطي المخدرات)، وأعد ورقتها الرئيسة د. لولوة البريكان، وعقب عليها كلٌّ من: د. سليمان الفالح، ود. سليمان اللحيدان، ود. مناور العنزي، وأدار الحوار حولها د. معلوي الشهراني.





المحتويات

• الصفحة	• الموضوع
1	تمهيد
3	الملخص التنفيذي
7	الورقة الرئيسية
13	التعقيبات
22	المداخلات حول القضية
22	الوعي الأسري المبكر بالمرض النفسي، والوقاية من تعاطي المخدرات.
24	الجهات المختصة في دعم الأسر للوقاية من المخدرات، والأمراض النفسية.
26	التطبيقات الذكية، والوقاية من المخدرات، والأمراض النفسية.
27	المدرسة، وتعزيز الصحة النفسية، والوقاية من المخدرات.
28	القوانين السعودية، ودعم الأسرة، وحمايتها.
29	التعاون بين الأسرة والمدرسة، وعلاقته بتعزيز الصحة النفسية للأبناء.
30	تعزيز الثقة في الطب النفسي، والتقييم المبكر.
31	تحديات الوصول إلى العلاج النفسي.
33	إدمان الألعاب الإلكترونية، وعلاقته بالاضطراب النفسي.
33	تأثير تعاطي المخدرات في سن مبكرة على الصحة النفسية، والعلاج.
34	الأساليب العملية للوقاية من المخدرات، وأهمية قاعدة البيانات الوطنية.
36	الحملات الإعلامية لدعم الصحة النفسية، والوقاية من الإدمان.
36	تقييم فعالية برامج التوعية الصحية الأسرية باستخدام المؤشرات الصحية.
38	التوصيات
43	المصادر والمراجع
45	المشاركون



الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير قضية الوعي الأسري بإصابة الأبناء بالأمراض النفسية، ودوره في حمايتهم من تعاطي المخدرات، وأشارت د. لولوة البريكان في الورقة الرئيسية إلى أن مشكلة المخدرات تعد من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تؤثر على الفرد، والمجتمع؛ حيث تتسبب في مشاكل نفسية، واجتماعية، وأمنية، ويزداد الاهتمام بدراسة تعاطي المخدرات، وآثارها السلبية التي تشمل تدمير الأسرة، وتهديد أمن الشباب، واستنزاف الموارد البشرية، والمادية. كما أن المخدرات تشكل تهديدًا خطيرًا للمجتمعات البشرية بمختلف شرائحها، وقد دفعت العديد من الدول لتطوير عدة استراتيجيات لمكافحتها، وعلى مستوى الأرقام:



تقدر الأمم المتحدة أن (296) مليون شخص حول العالم يتعاطون المخدرات، وفي المملكة العربية السعودية، يوجد حوالي (200,000) شخص مدمن، مع وجود برامج وقائية حكومية تهدف للحد من انتشار هذه الظاهرة، مثل: مشروع "نبراس" التوعوي الذي بدأ في 2017م

ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات هي البيئة الشخصية، والأسرية؛ إذ يعد الإحباط، والقلق من الأسباب الرئيسية التي تدفع الأفراد لاستخدام المخدرات كوسيلة للهروب من الواقع، والعوامل النفسية، مثل: (الاضطرابات النفسية، والاكتئاب، والقلق) يمكن أن تزيد من احتمال وقوع الشخص في براثن المخدرات، ويشمل العلاج، والوقاية دعم الأسرة من خلال إنشاء بيئة آمنة، ومتوازنة تساعد الأبناء على تجاوز الأزمات النفسية، وتهدف التدابير الوقائية إلى تحسين العلاقات الأسرية، ودعم الأبناء عاطفيًا، وتشجيعهم على التواصل مع المختصين في حال ظهور أعراض نفسية.

بينما أكد د. سليمان الفالح- في التعقيب الأول- أن المخدرات تُعد من أخطر الجرائم الاجتماعية التي تؤثر على المجتمعات، وتختلف عن الجرائم التقليدية؛ من حيث المؤسسات التي تتعامل معها، في حين تقتصر معالجة الجرائم الأخرى على المؤسسات الأمنية؛ فإن مشكلة المخدرات تشمل مجموعة واسعة من المؤسسات، وبالرغم من الجهود الأمنية الكبيرة لمكافحة المخدرات في السعودية تشير الإحصاءات إلى أن الظاهرة في تزايد مستمر، وإجمالاً تؤكد الأدبيات على أن الوعي الأسري المبكر يؤدي دورًا أساسيًا في الوقاية من تعاطي المخدرات.



في حين ذكر د. سليمان اللحيدان- في التعقيب الثاني- أن دول العالم أجمع تعاني من تزايد أعداد متعاطي المخدرات رغم تنامي خطورتها، وتفاقم مستويات سميبتها؛ مما يؤدي إلى سرعة تدميرها للصحة العقلية، والجسدية للإنسان؛ وبالتالي تزايد أضرارها الأسرية، والمجتمعية، والأمنية



وأما على مستوى الشأن المحلي في مجال انتشار الاضطرابات النفسية؛ فقد جاء المسح الوطني السعودي للصحة النفسية (2019م)؛ ليظهر أن هناك ما يقارب 34% من السعوديين تنطبق عليهم معايير تشخيص اضطرابات الصحة النفسية في وقت ما من حياتهم، وأن نحو 13% فقط منهم يسعون إلى تلقي العلاج لاضطراباتهم في إحدى سنوات حياتهم

أي: أن حوالي ثلث المجتمع السعودي يواجهون في أحد مراحل حياتهم اضطرابات نفسية تستدعي الدعم، والمساندة المتخصصة، ولكن لا يطلبها إلا 13% فقط من الأشخاص الذين يحتاجون لها؛ مما يؤكد ارتفاع مستوى وصمة العار تجاه المرض النفسي في مجتمعنا، وتظل قضية تعاطي المخدرات في ارتباطها بالصحة النفسية قضية معقدة، ومتعددة الأبعاد، وتتطلب جهودًا متكاملة منا جميعًا لتحقيق نتائج فعّالة؛ فإنتعاز الوعي، وتوفير الدعم النفسي، وتطوير إستراتيجيات وقائية ستكون مفتاحًا لمواجهة هذه التحديات في المستقبل.

بينما أشار د. مناور العنزي- في التعقيب الثالث- إلى أنه لما لظاهرة تعاطي المخدرات من أضرار صحية، واجتماعية، واقتصادية، وبالرغم مما يبذل من جهود لمواجهةها إلا أنها في ازدياد مستمر، ومما يعظم من خطورة هذه الظاهرة انتشارها بين أوساط المراهقين، والشباب، وبفعل التطور الهائل في وسائل الاتصال الحديثة التي أسهمت في انفتاح الثقافات بعضها على بعض؛ مما عمق من مشكلات الشباب الناتجة عن عدم قدرتهم على مواكبة التغيرات السريعة، والمتلاحقة في مختلف مجالات الحياة التي تحيط بهم، ولما يترتب على انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات من أضرار صحية، واجتماعية، واقتصادية، الأمر الذي يتطلب ضرورة الاهتمام بكيفية مكافحة المخدرات، والوقاية منها، وهذا الدور يمكن أن تضطلع به العديد من مؤسسات المجتمع، وتأتي في مقدمتها: الأسرة التي لها دورٌ فاعلٌ ومهمٌ في مكافحة المخدرات، والوقاية منها بالتركيز على المحور الوقائي، والتي يجب أن تقوم بمهامها من خلال تعزيز التماسك الأسري بين أفرادها، والمحافظة على صحتهم النفسية.



وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:



ومن أبرز التوصيات التي انتهى إليها المتحاورون في ملتقى أسبار حول القضية ما يلي:

تفعيل دور المدرسة الوقائي المهم، والحيوي، لاسيما من خلال دور المرشد الطلابي داخل المدارس؛ وذلك فيما يتعلق بإجراء التقييمات الدورية للحالة النفسية للطلاب باستخدام استبانات خاصة للاطلاع على حالاتهم، وتقييمها بشكل مستمر دون انتظار تقدم الطالب للاستشارة.

جمع البيانات، والإحصائيات المتعلقة بالإدمان على المخدرات، ومسبباته داخل السعودية حسب الفئة العمرية؛ وذلك تمهيداً لتحليل بياناتها باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للوقوف أولاً على حجم المشكلة، ثم تحديد مسبباتها، وإيجاد الحلول المناسبة لها؛ بما يتناسب مع المجتمع السعودي.

التوسع في فتح العيادات النفسية، والعمل على خفض أسعارها، وأسعار الأدوية النفسية، وزيادة عدد المعالجين بالعلاج السلوكي المعرفي؛ وذلك مع اتخاذ إجراءات صارمة لتعزيز شعور الأمان لدى المريض النفسي، وضمان توفير أعلى مستوى من الدعم.

دعم الأبحاث العلمية المتعلقة بتفعيل تقنيات الذكاء الاصطناعي للتشخيص، والتدخل السريع في المشكلات، والضغوط النفسية قبل تفاقمها.

استحداث المقاييس، والاختبارات كوسيلة، أو آلية للتشخيص دون اضطرار المعتل للاعتراف، أو معرفة الحاجة للكشف.



الورقة الرئيسية: د. لولوة البريكان



تعتبر مشكلة المخدرات من المشكلات الاجتماعية الخطيرة في العالم المعاصر؛ نظرًا لما يرتبط بها من تداعيات على مختلف مجالات الحياة، وما يرتبط بها من مشكلات نفسية، واجتماعية، وأمنية على المستويين: الفردي، والاجتماعي،

وقد زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بدراسة تعاطي المخدرات، وبالمشكلات المترتبة عليها، وأصبحت مشكلة اجتماعية تهدد المجتمعات البشرية بكافة شرائحها، وتستنزف الطاقات المادية، والبشرية، وتلحق الضرر بالفرد، والأسرة، وتعتبر مشكلة تهدد أمن الشباب، ومستقبلهم؛ مما يؤدي بالكثير من الدول على المستوى الرسمي للقيام بوضع خطط، وإستراتيجيات لمواجهتها، وإنشاء المؤسسات، والمراكز لمكافحةها (فتيحة، 2019م).

كما تعد من أخطر المشاكل التي تواجه المجتمعات في الوقت الحالي، ولا يخلو منها أي مجتمع؛ سواء في الدول المتقدمة، أو النامية، ولا توجد إحصائيات دقيقة لعدد المدمنين في أية دولة في العالم مهما كانت متقدمة، ويرجع ذلك بسبب طبيعة تعاطي المخدرات، والتجارة بها، وأغلب المعلومات الإحصائية تنحصر في قضايا المخدرات التي تم ضبطها (الزبن، 2020م).

تعرف المخدرات اصطلاحًا أنها: مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان، وتسبب الجهاز العصبي، ويحظر تداولها، أو زراعتها، أو تصنيعها إلا لأغراض يحددها القانون، ولا تستعمل إلا بواسطة من ترخص له بذلك (الزبن، 1442هـ).

وتعرف الأمم المتحدة المخدر بأنه هو مادة يتعاطاها الناس بهدف تغيير الطريقة التي يشعرون بها، أو يفكرون، أو يتصرفون، ويشمل الوصف الكحول، والتبغ، كما هو الحال في المخدرات الأخرى الطبيعية، أو المصنوعة، والتعريف الاجتماعي للمخدرات أنها كل مادة مسكرة، أو مفرطة طبيعية، أو محضرة كيميائيًا، ومن شأنها أن تزيل العقل جزئيًا، أو كليًا، وتناولها يؤدي للإدمان، وتصيب الجهاز العصبي؛ مما يضر الفرد، والمجتمع (أبو علي، 2003م).

ويمكننا تحديد التعريف الإجرائي بأنها المادة المخدرة التي يتعاطاها الفرد، ويصبح مدمناً عليها؛ وذلك بسبب الهروب من الواقع، أو لغرض للعلاج نتيجة تعرضه لحالة نفسية، وحيث أن المرض النفسي من العوامل المؤدية لتعاطي المخدرات، وقد يكون للأسرة دورٌ في غرس ميول الانحراف للأبناء؛ ذلك كونها أول مؤسسة اجتماعية للتربية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية؛ من حيث الإفراط في العقاب البدني، أو القهر الممارس في البيئة الأسرية؛ مما يدفع للانحراف، وأيضاً التجاهل، والإهمال من قبل الآباء للأبناء يدفع للعزلة، والبحث عن مكان لإثبات الذات، وتفريغ التوتر (فتيحة، 2019م).

وقد أكدت الدراسات التي تهتم بموضوع الوقاية من المخدرات، كدراسة عبد العزيز خزايلة (1442هـ) دور العوامل البيولوجية، والنفسية، والمشكلات التي يتعرضون لها كالعنف، والاعتصاب، والشذوذ، والسرقة، والجريمة بأنواعها، وقد تساهم - إلى حد كبير - في اللجوء إلى المواد المخدرة، والإدمان. كما أكدت دراسة (الزين، 1442هـ) أهمية إنشاء عيادات نفسية متخصصة توفر الإرشاد النفسي، والاجتماعي للطلاب للوقاية من المخدرات. ويرتفع تعاطي المخدرات بمختلف أنواعها في جميع أنحاء العالم حسبما ذكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات في تقريره السنوي، ويقدر عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات حوالي (296,000,000) شخص عام 2021م؛ أي: ما يعادل 5.8% من سكان العالم الذين يتراوح أعمارهم ما بين (15-64) عامًا (تقرير مكتب الأمم المتحدة 2021م/HTTPS://WWW.ALHURRA.COM/ARABICANDINTERNATIONAL/2023/06/27/% وفي المملكة بلغ عدد المدمنين (200,000) شخص مدمن على المخدرات، ونسبه قليلة منهم تسعى للعلاج، وتعد أكثر الأنواع شيوعاً (الحشيش، والكبتاجون، والهيروين)، وجميعها مواد خطيرة تؤدي إلى الأمراض النفسية، والعقلية، والجسدية، الخطيرة. (تقرير وزارة الصحة 2023م/H.GOV.SA/HEALTHAWARENESS/EDUCATIONALCONTENT)



وقد سعت المملكة العربية
السعودية بإمكانياتها كافة
لمكافحة المخدرات،
ومكافحة الاتجار بها



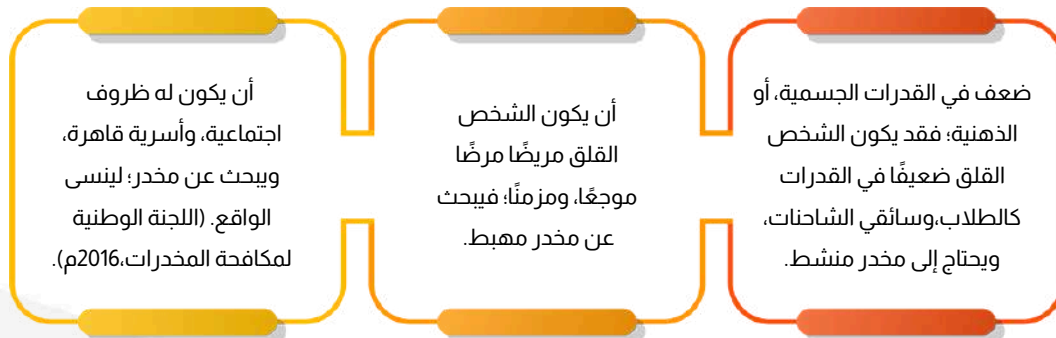
3.

ولكن بجانب جهود مكافحة اهتمت بالوقاية من المخدرات؛ وذلك على اعتبار أن الوقاية تعني باستباق حدوث الظاهرة، والحد من فرص ظهورها؛ مما يكون له المردود الأقوى في الحد من انتشارها، ومن أجل ذلك تم تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات عام (1430هـ) التي هدفت لحماية المجتمع من خطر المخدرات، وسعت- عبر برامجها الوقائية المختلفة- إلى نشر التوعية، وتثقيف المجتمع بشرائحه المختلفة، وتحذيره من خطر المخدرات، وتأثيراتها السلبية، وقد أطلقت اللجنة مشروعاً وطنياً شاملاً يعني بنشر التوعية، والتثقيف لمختلف الشرائح المجتمعية، وتحذيرهم من المخدرات أطلق عليه اختصاراً مشروع نيراس في عام (2017م)، ويهدف لإيجاد بيئة خالية من المخدرات من خلال نشر ثقافة الوقاية عبر وسائل الإعلام المختلفة، واستغلال وسائل الدعاية، والإعلان لتعزيز القيم الإيجابية، والتشجيع عليها (العتيبي، 2023م).

ومن الأسباب الشخصية لتعاطي المخدرات: عدم النضج الكامل للشخصية، والإحباط الشديد الذي تعجز قدرات الشخص عن مواجهته؛ وبالتالي تعاطي المخدرات كوسيلة للهروب من حقائق مؤلمة، والرغبة في خفض التوتر، والقلق، والألم الذي يواجهه الشخص، والعلاج السلبي للأزمات النفسية المصاحبة لحياة الشخص. (عبد اللطيف، 1992م).

ومن الأسباب الأسرية لتعاطي المخدرات: انعدام الرابطة الأسرية، وفقدان الأمان في العلاقة بالوالدين، والتربية غير المجدية من خلال البيئة المنزلية المضطربة؛ إذ يكون أحد الوالدين، أو أحد أفراد الأسرة ممن يتعاطون المخدرات، هذا بجانب غياب التعلق، والرعاية المتبادلة بين الآباء والأبناء، وكذلك البيئة المنزلية الفوضوية، وتربية الوالدين غير الفعالة، وغياب العلاقة المهمة للطفل مع شخص يمنحه الرعاية الكاملة

هناك آثار عقلية لتعاطي المخدرات على المجتمع، منها: انتشار الجريمة، والانحراف، والانحدار الأخلاقي، والاجتماعي؛ مما يؤدي إلى التأثير السلبي على تقدم المجتمع، ونموه، ويعتبر أكثر الأفراد المهيئين لتناول المخدرات هم الذين يشعرون بالقلق، ومصدر القلق عند الفرد قد يكون من:





وفي إحدى الدراسات الاجتماعية المتخصصة في تفسير ظاهرة تعاطي المخدرات التي أجريت في المجتمع السعودي (الفالح، 1409هـ) توصلت في نتائجها إلى عوامل رئيسية تدفع الأفراد السعوديين إلى تعاطي المخدرات، ومن أهم هذه العوامل ما يأتي: السفر للخارج لتحقيق رغبات شخصية، والتدخين، ورفقاء السوء، وزيادة الفراغ عند الفرد، وضعف الوازع الديني، وعدم المحافظة على الصلاة، والإعراض عن البرامج الدينية التوعوية، والانتقال إلى المراكز الحضرية، والمدن الكبيرة. أما الأسباب النفسية التي تدفع إلى تناول المخدرات بشكل خاص في المملكة؛ فمن أهمها: أصدقاء السوء، والرغبة في نسيان الهموم، والمشكلات، والبحث عن السعادة الوهمية، ومتاعب العمل، كما أن العالم يعيش تغيرات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية قد تساعد على زيادة الاضطرابات النفسية في المجتمعات.

كما أن خطر الإصابة بالأمراض النفسية قد يرجع إلى عوامل وراثية، أو بيولوجية، واجتماعية، أو بيئية سلبية تساعد على زيادة الاضطرابات النفسية، ومنها: الاكتئاب، والفصام، والقلق، والرهاب الاجتماعي، وغيرها، وتمثل الاضطرابات النفسية الصورة الإكلينيكية التي تمتد على مدار المراحل العمرية المختلفة، وتتضمن قصورًا معرفيًا مرتبطًا ببعض الأعراض النفسية، وتتأثر هذه الاضطرابات بأسلوب الحياة: (النظام الغذائي، والعمر، ومستوى النشاط، والاندماج الاجتماعي، وعدم تعاطي المخدرات (BABILONI(GUARINI, LIZIO, CORDONE, BONADUCE, ARMENISE, V., BARI, ET., AL. 2016)



وتشير الإحصائيات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية إلى تزايد كبير في انتشار الاضطرابات النفسية؛ حيث يعاني حوالي (450) مليوناً من البشر من الاضطرابات النفسية؛ وذلك بحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية في تقريرها السنوي الذي نشر في عام 2001م (WHO, 2001).

ولا يمكن الحديث عن المرض النفسي بمعزل عن النظرة الشائعة حول المرض النفسي؛ فالكثير يحيط المرض بالوصمة الاجتماعية، وتتجه الأسرة إلى إخفاء الإصابة، والتخفي من أجلها، وهناك أدلة موثقة من جميع مناطق العالم أن الأشخاص الذين يعانون من مشاكل نفسية يقاسون أشد انتهاكات حقوق الإنسان خطورة، ومنها: تقييدهم بالسلاسل، أو حبسهم في أسرهم، أو عزلهم في غرف معزولة في مستشفيات الأمراض النفسية، أو حبسهم في السجون، وتعرضهم للإذراء بسبب ممارسات علاجية تقليدية، وتعني هذه الانتهاكات فشل الإنسانية، وتمثل حالة طوارئ عالمية تتطلب إجراءات فورية، ومستدامة (KLEINMAN, 2009).



وتؤدي الأسرة دورًا مهمًا للغاية في دعم الأبناء الذين يعانون من حالات نفسية، ورعايتهم، والأمر الشائع للكثير من الأسر عدم مناقشة الأشخاص الذين يعانون من حالات نفسية من أفراد الأسرة؛ وذلك بسبب الخوف، أو قلة المعرفة، أو وصمة العار، وتعتبر الوقاية من الاضطرابات النفسية من أهم الطرق الفعالة في إنقاذ هذا الهلع، أو الحمل الثقيل المصاحب للاضطرابات (إبراهيم، 2017م)، وتعتبر مشاركة الأسرة في مراحل مختلفة من معاناة الشخص من الاضطراب النفسي مهمة للغاية؛ وذلك بدءًا من مساعدته على التعرف على العلامات المبكرة إلى المساعدة في الحصول على العلاج، والتعافي؛ فلذلك يعتبر دورها مهمًا جدًا في المساعدة في حالة الإصابة بالمرض النفسي، أو ملاحظة العوارض النفسية، وقد تجد الأسرة صعوبة في التعامل مع الاضطرابات النفسية التي يتعرض لها أحد أفرادها؛ لأن المرض النفسي يصعب التأكد منه؛ وذلك عكس الأمراض الجسدية التي أعراضها واضحة، ويحتاج ذلك منها ملاحظة التغيرات، وأن يكون لديها معلومات واضحة عن العوارض النفسية للأبناء، وهناك مجموعة من الطرق العلمية التي يمكن للأسرة أن تقوم بها لدعم الأبناء في حالة ملاحظة معاناتهم من اضطرابات نفسية، منها: إظهار الاهتمام بالأبناء، وتقديم الدعم العاطفي، والمودة، والصبر، وتشجيعهم بالتحدث عن معاناتهم، ومن الممكن طلب المساعدة من أخصائي صحي مدرب، أو القيام بالنزهة، والعلاقات الاجتماعية، وإظهار الشعور بالرضا لإنجازهم، وتشجيعهم على ممارسة الرياضة، والأكل الصحي، والاهتمام باختيار الأصدقاء؛ فلذلك يعتبر دورها رئيسيًا، ومهمًا في تحقيق بيئة أسرية آمنة، وتهيئة جو أسري، وعلاقات أسرية متينة؛ وذلك لاحتواء الأبناء، ومساعدتهم على تجاوز الأزمات النفسية، وتجنبيهم الخلافات الأسرية، والزوجية المتكررة؛ مما يزيد من معاناتهم النفسية، [HTTPS://SEHANAFSIA.MOPH.GOV.QA/ARABIC/RESOURCES/PAGES/FORFAMILYFRIENDS.ASPX](https://sehanafsia.moph.gov.qa/arabic/resources/pages/forfamilyfriends.aspx)

وتأتي أهمية تناول الحديث عن المخدرات؛ من حيث إن عدم وعي الأسرة مبكرًا بإصابة الأبناء بمرض نفسي: (الاكتئاب، والقلق، والرهاب الاجتماعي، والخوف، وغيرها من الأعراض النفسية)، وعدم اكتشافه مبكرًا، وعدم مساعدتهم في تجاوز الأزمة النفسية- قد يؤدي إلى انحراف الأبناء، وتعاطي المخدرات، والوقوع في براثن المخدرات، والإدمان؛ وذلك بسبب الهروب من الواقع، أو عدم طلب العلاج.



لذلك يعتبر الوعي المبكر متحققًا من قبل الأسرة بملاحظة إصابة الأبناء، أو عند ظهور العوارض النفسية بتضافر جهود الأسرة تربويًا، ودينيًا، وعلاجيًا؛ حيث إن دورها يبدأ من الطفولة، ومرحلة الشباب، والمراهقة إلى الشيخوخة



ويعتبر قيامها بدورها التربوي، والوقائي أمراً في غاية الأهمية؛ باعتبارها أول مؤسسة تربوية تحقق للأبناء البيئة المناسبة لتجاوز الإصابة بالمرض النفسي؛ وذلك بتقديم المساعدة بالعلاج، والإرشاد، والمساعدة في تجاوز الأزمات النفسية للأبناء مبكراً قبل الوقوع في مخاطر المخدرات، وهذا مع مساعدة الكثير من مؤسسات المجتمع الأخرى كالمدرسة، والإعلام، والمسجد، وهناك عدة تدابير للوقاية من هذه المشكلة الخطيرة، ووقوع الأبناء ضحايا للمخدرات؛ فمن المهم أن تقوم بها جميع مؤسسات المجتمع، وأهمها: الأسرة، وهناك عدة أمور يجب على الأسرة الحرص، والاهتمام بها للتقليل من تأثير المرض النفسي على الأبناء، واللجوء للمخدرات، ومن أهم هذه التدابير:

- الحرص على تربية الأبناء تربية إسلامية، وتنمية الجانب الديني، والروحي لديهم.
- الإشراف على اختيار الأصدقاء.
- يجب على الأسرة تعويد أبنائها على استثمار وقت الفراغ في عمل مفيد.
- عدم إثارة الخلافات الأسرية، والزوجة أمام الأبناء.
- تهيئة بيئة أسرية مناسبة غير مضطربة، وأمنة للأبناء.
- الحوار مع الأبناء، وملاحظة أية تغيرات نفسية، واضطرابات؛ وذلك لمعالجتها، واحتوائها.
- اللجوء للطب النفسي، والاستشارات النفسية في حال ملاحظة أية تغيرات نفسية.
- معالجة الأمراض النفسية علاجاً نفسياً، واجتماعياً، وطبياً من قبل المختصين، وعدم ترك الأبناء ضحايا للعلاج التقليدي، والشعبي.
- عدم إهمال الأبناء من الناحية النفسية، والعاطفية، وتقبل المرض النفسي، والسعي لعلاج.
- مشاركة الأب للأم في القيام بأعباء الحياة الأسرية؛ حتى يتعلم الأبناء معنى المشاركة، والتعاون.
- تجنب الشجار العائلي؛ سواء بين الزوجين، أو بين الزوجين والأبناء، وتعاون الأبوين على تقليص الخلافات الأسرية إلى حدها الأدنى، وتجنب الجدل العقيم، وتبادل الألفاظ العدوانية.
- إبعاد الأبناء عن متابعة أية نقاشات محتدمة بين الوالدين.
- خلق مناخ أسري آمن يمثل الدرع الواقي للأبناء.
- تجنب أساليب التنشئة الاجتماعية السلبية كالتدليل الزائد، والقسوة الزائدة؛ فلا إفراط في القسوة، والشدة، والصد، والحرمان، ولا تفريط في الالتزام، وإنما لابد من الاعتدال، وكذلك البعد عن أساليب التنشئة المتضاربة من قبل الأم، والأب.
- التحلي بالصبر عند التعامل مع الأبناء.
- المساواة في المعاملة، وعدم التفرقة بين الأبناء.
- خلق القدوة، والنموذج؛ بحيث يكون سلوك الآباء قدوة حسنة لأبنائهم؛ وذلك من خلال التعامل بلطف، وتجنب الألفاظ غير اللائقة، وضبط النفس، والتحلي بالصفات المحمودة، ونبتذ السلوكيات المذمومة.

- مشاركة الأطفال في اهتماماتهم كمشاركاتهم في اللعب، ومشاركاتهم مشكلاتهم اليومية الخاصة بالمدرسة، والواجبات المدرسية.
- تنمية ثقة الطفل بنفسه، وعدم إشعاره بالنقص، والحرمان.
- تنمية مهارات الطفل، مثل: تنمية مهارات التواصل مع الآخرين، ومهارة التحدث، ومهارة الاستماع، والدفاع عن حقوقه، وتأدية واجباته.
- تجنب مشاهدة أفلام العنف، أو برامج الكرتون التي تتضمن مشاهد عنف، وتجنب إهمال الأهل لما يشاهدونه من أفعال عدوانية.
- تشجيع الطفل على ممارسة الأنشطة الرياضية التي تساعد في التخلص من حالات القلق، والتوتر التي قد تتأبه من وقت لآخر.
- تنظيم بيئة الطفل، وترتيبها، وخلق مساحات للعب لتفريغ الطاقة.

التعقيبات:

التعقيب الأول - د. سليمان الفالح

تعد المخدرات واحدة من أخطر الجرائم التي تواجهها العديد من المجتمعات البشرية في وقتنا الحاضر؛ فقد شكلت ظاهرة إجرامية مختلفة اختلافاً كبيراً عن سائر الجرائم التي عرفتتها المجتمعات البشرية؛ فعلى سبيل المثال أن جرائم المخدرات تختلف عن بقية الجرائم؛ وذلك من حيث نوعية المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية التي تتعامل مع مشكلة المخدرات، وعددها؛ ففي حين يقتصر التعامل الرسمي مع معظم الجرائم التقليدية على المؤسسات الأمنية الرسمية: (الشرطة، والسجون، ودور الأحداث، والمحاكم)؛ فإن الأمر يختلف بالنسبة لجرائم المخدرات؛ إذ تجد طيفاً واسعاً من المؤسسات- بمختلف أنواعها- يشكل التعامل مع مشكلة المخدرات جزءاً أساسياً من أنشطتها، (الفالح، 1438هـ)



وعلى الرغم من الدور الكبير التي تقوم به الخطوط الأمامية المتمثلة في المؤسسات الرسمية في مكافحة المخدرات، والقبض على المروجين، والمهربين إلا أن الإحصاءات تشير إلى أن ظاهرة المخدرات في المملكة تسير باتجاه الارتفاع المستمر عبر الزمن، الأمر الذي يلفت النظر إلى أهمية الإجراءات الوقائية التي يتعين اتخاذها، والاهتمام بها كوسيلة احترازية للحيلولة دون استفحال هذه الظاهرة، وخروجها عن السيطرة.



وجاءت الورقة الرئيسية لتلقي الضوء على أحد أهم إجراءات الوقاية من تعاطي المخدرات للمعرضين للتعاطي من المصابين بمرض نفسي، ويتلقون العلاج، وهو عامل الوعي الأسري المبكر بإصابة الأبناء بالمرض النفسي، ودوره في الوقاية من تعاطي المخدرات.

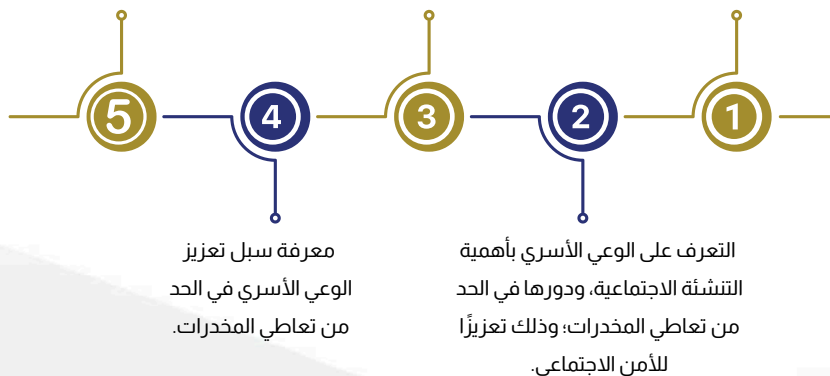
وبالاطلاع على هذه الورقة التي تساءلت السؤال التالي: هل سبق دراسة هذا الموضوع في المجتمع السعودي؟ وإذا كان لدي الأسرة وعى مبكر بإصابة الأبناء بالمرض النفسي ازداد احتمال وقاية الأبناء من تعاطي المخدرات، أو أن احتمالات إقبال الأبناء على التعاطي تكون ضئيلة؟ وللتوصل إلي إجابة لهذا السؤال نشير إلي بعض الأدبيات التي لها علاقة بموضوع الورقة، وهي التي أمكن الاطلاع عليها؛ فقد ذكر سويف (1416هـ) أن نتائج البحوث الميدانية تفيد دائمًا في وجود نسبة من المتعاطين لبعض المواد الإدمانية الذين بدأوا تعاطيهم هذه المواد؛ وذلك بغرض التداوي، (لا بغرض الترويح)، وفي تاريخ هؤلاء نجد أنهم كانوا يعانون من بعض الاضطرابات الصحية: (البديية، أو النفسية، أو الاثنيتين معًا)، وأنهم لسبب ما لم يلجأوا إلى الطبيب، (أو لجأوا إلى الطبيب، ولكن حالتهم لم تتحسن تحسنًا ملحوظًا في فترة زمنية معقولة)، ومن ثم فقد أشار عليهم بعض الأقارب، أو الأصدقاء، أو زملاء العمل بأن يلجأوا إلى مخدر، مثل: الأفيون، أو إلى بعض الحبوب المهدئة، أو المنشطة ... إلخ؛ فاستمعوا إلى النصيحة، وهكذا أصبحوا محسوبين ضمن المتعاطين، وقد تطول بهم فترة التعاطي، ويحسبون ضمن المدمنين، أو المعتمدين، كما أشار الشريف (1429هـ) إلي نتائج عدد من الدراسات التي أوضحت أهم العوامل النفسية، مثل: الذهانية، والعصابية، والانطواء، وأثر ذلك في التنبؤ باستعمال المخدرات، والكحول لدى المراهقين، وأن الانغماس في استعمال (الماريوانا) يرتبط بدرجات مرتفعة من القلق، والذهانية، والعصابية.

وانحصرت مشكلة دراسة المهوس (1438هـ) في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما دور الوعي الأسري في الحد من تعاطي المخدرات؛ وذلك تعزيزًا للأمن الاجتماعي؟ وكانت أهداف الدراسة تتمثل فيما يأتي:

التوصل إلى تصور مقترح لتعزيز الوعي الأسري في الحد من تعاطي المخدرات.

الوقوف على أهمية الوعي الأسري في علاج المدمنين، وإعادة تأهيل المتعافين من الإدمان للحد من تعاطي المخدرات؛ وذلك تعزيزًا للأمن الاجتماعي.

التعرف على الوعي الأسري بأهمية العوامل الاجتماعية، ودورها في الحد من تعاطي المخدرات؛ وذلك تعزيزًا للأمن الاجتماعي.





مجتمع الدراسة، وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من الإخصائيين، والعاملين بمراكز الرعاية اللاحقة لعلاج المتعافين من الإدمان بمدينة: الرياض، والدمام، وعددهم (50) مفردة. وقد قام الباحث بحصر شامل لجميع مفردات الدراسة. منهج الدراسة، وأدواتها: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

1. أن وعي الأسرة، وقيامها بدور الرقيب على الأبناء يسهم بدرجة كبيرة جدًا في الحد من تعاطي المخدرات؛ وذلك تعزيزًا للأمن الاجتماعي.
2. أن اهتمام الأسرة بالتنشئة الاجتماعية، وتوعية أبنائها من أضرار المخدرات يسهم بدرجة كبيرة جدًا في الحد من تعاطيها، ويعزز الأمن الاجتماعي.
3. أهمية العمل على توجيه حملات إعلامية مدروسة من قبل متخصصين في مجال مكافحة المخدرات لزيادة الوعي الأسري للحد من تعاطي المخدرات.
4. ضرورة تعزيز الوعي الأسري بأهمية الاكتشاف المبكر لحالات الإدمان، والعلاج مبكرًا.

وتشير كثير من الأدبيات إلى أهمية وعي الأسرة المبكر في الوقاية من تعاطي المخدرات، ولجوءها إلى الإجراءات الوقائية خطوة بالغة الأهمية في مجال التصدي لمشكلة تعاطي المخدرات؛ ذلك أن الأسرة تعد من أهم المؤسسات غير الرسمية، وصمام الأمان الأول في التعامل مع كثير من المشكلات الاجتماعية، والاضطرابات الصحية، والنفسية التي يتعرض لها أبنائها؛ فوعي الأسرة هو الأساس الذي يؤهلها للتعامل مع المشكلات المختلفة بأفرادها بإدراك مناسب يوصلها إلى النتائج الجيدة في الاتجاه؛ وذلك لأن وظائف الأسرة، ومسؤوليتها المتداخلة، والمعقدة تفرض عليها أن تكون على وعى لمجمل تلك المسؤوليات؛ وبالتالي التصدي للمشكلات التي يقع فيها أفرادها، ومن أهمها- على الإطلاق- مشكلة تعاطي المخدرات. (سويف، 1416هـ). (اللامي، 2021م).

وبهذا نلاحظ أن الأدبيات السابقة أجابت على جوانب من السؤال؛ ففيما يتعلق بالمرض النفسي أكد النتائج أن المرض النفسي أحد العوامل المرتبطة بتعاطي المخدرات، وفيما يتعلق بالوعي الأسري المبكر أكدت النتائج أهمية الوعي الأسري في الوقاية من تعاطي المخدرات.

أما ما يتعلق بموضوع الورقة؛ فهو يشتمل على متغير مستقل مركب (الوعي الأسري المبكر بإصابة الأبناء بالمرض النفسي)، ومن خلال البحث الأولي، وبحسب علمي أنه لم يحظ بالبحث، والدراسة كغيره من المواضيع التي تناولت وسائل الوقاية من تعاطي المخدرات، وإجراءاتها بالدراسة والتحليل، الأمر الذي يتطلب مزيدًا من البحث، والتقصي؛ وبالتالي تكون إجابتي على أسبقية دراسته غير مكتملة.

التعقيب الثاني - د. سليمان اللحيدان

أكدت الورقة الرئيسة أهمية تعزيز الصحة النفسية في الوقاية من تعاطي المخدرات؛ فهي تظهر رابطًا مهمًا بين موضوعين أصبحا من أكثر الموضوعات إلحاحًا، وأهمية في مجتمعاتنا المعاصرة؛ حيث إن انخفاض الوعي بالصحة النفسية يؤثر بشكل مباشر على الأفراد، والأسر، والمجتمعات ككل، ومن تلك التأثيرات زيادة خطر تعاطي الأفراد للمخدرات، وبدا تبرز هذه الورقة، والمعنونة بـ "قضية الوعي الأسري المبكر بإصابة الأبناء بالمرض النفسي، ودوره في الوقاية من تعاطي المخدرات"، كمرجع مهم يتناول موضوعًا يحتاج للمزيد من اهتمام العلماء، والمختصين، وتمتاز بأنها تولي أهمية للجمع بين الأبحاث النفسية والاجتماعية؛ مما يعزز من فهم الظواهر المعقدة، مثل: تعاطي المخدرات؛ حيث تُظهر كيف يمكن أن تؤثر العوامل النفسية على سلوك الأفراد.

وكما نعلم فإن دول العالم أجمع تعاني من تزايد أعداد المتعاطين للمخدرات علي الرغم من تزايد خطورتها، وتفاقم مستويات سُميتها؛ مما يؤدي إلى سرعة تدميرها للصحة العقلية، والجسدية للإنسان؛ وبالتالي تزايد أضرارها الأسرية، والمجتمعية، والأمنية؛ حيث يشير التقرير الدولي عن المخدرات (UNODC, 2024) إلى أن نسبة مستخدمي المخدرات حول العالم في تزايد مستمر؛ فعلى سبيل المثال في عام 2022 متعاطى ما يقارب (292) مليون شخص، أو حوالي شخص واحد من كل (18) شخصًا يتناول مخدرًا خلال العام بزيادة قدرها 20% عن العقد السابق، وكان أكثر الناس تعاطيًا للمخدرات هم فئة الشباب، وبشكل أعلى من معدلات تعاطي الشباب في الأجيال السابقة.

كما أن حجم الاضطرابات النفسية هي الأخرى في تصاعد متزايد، ويؤكد ذلك تقرير الأمم المتحدة عن حالة الصحة النفسية على الصعيد العالمي في أعقاب جائحة كوفيد-19 (UN-CHRONICLE 2022) الذي يرى أن الاضطرابات النفسية في تزايد مستمر في السنوات القليلة الماضية، وخاصة بعد الجائحة التي عززت متناثر العديد من العوامل المستدثة على صحتنا العقلية؛ حيث من المقدر أنها قد تسببت في زيادة بنسبة 25% إلى 27% من انتشار للاكتئاب، والقلق في جميع أنحاء العالم.

وأما على الشأن المحلي في مجال انتشار الاضطرابات النفسية؛ فقد جاء المسح الوطني السعودي للصحة النفسية (2019م)؛ ليظهر أن هناك ما يقارب 34% من السعوديين تنطبق عليهم معايير تشخيص اضطرابات الصحة النفسية في وقت ما من حياتهم، وأن نحو 13% فقط منهم يسعون إلى تلقي العلاج لاضطراباتهم في إحدى سنوات حياتهم؛ أي: أن حوالي ثلث المجتمع السعودي يواجهون في أحد مراحل حياتهم اضطرابات نفسية تستدعي الدعم، والمساندة المتخصصة، ولكن لا يطلبها إلا 13% فقط من الأشخاص الذين يحتاجون لها؛ مما يؤكد ارتفاع مستوى وصمة العار تجاه المرض النفسي في مجتمعنا؛ وذلك على الرغم من الارتفاع النسبي لمستوى المعرفة بالصحة النفسية بين أفراد المجتمع السعودي بحسب دراسة وطنية أعدها المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية (BINDHIM, 2024).



والعلاقة بين اضطرابات تعاطي المخدرات، وغيرها من الاضطرابات النفسية هي علاقة معقدة، ومتبادلة ووثيقة؛ حيث يمكن أن يؤدي أحدهما إلى الآخر، أو يمكن أن يتواجدا معًا، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات، والأبحاث العلمية، والتقارير الدولية؛

حيث أكد التقرير الدولي عن المخدرات (UNODC 2023) أن اضطرابات الصحة النفسية تزيد من خطر الإصابة باضطرابات تعاطي المخدرات، وتعاطي المخدرات يتسبب بشكل مباشر- بمفاهمة اضطرابات الصحة النفسية، ومحدثًا؛ فقد أجرت اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات (2019م) مسجًا وطنيًا لتحديد خصائص تعاطي المخدرات، والمؤثرات العقلية، والإدمان في المجتمع السعودي بالتطبيق على طالبي علاج الإدمان، والمتعافين، وقد تبين أن هناك قرابة (50) عامل خطر تسهم في الوقوع بتعاطي المخدرات، منها: المشكلات النفسية، والسلوكية، والتعرض للإهمال، أو العنف في الطفولة، وضعف الوعي الأسري، وانخفاض مهارات الوقاية في الأسرة؛ حيث إن بعض من يعانون من مشكلات نفسية كالقلق، والاكتئاب، واضطرابات الشخصية يلجؤون إلى تعاطي المخدرات كوسيلة للهروب من مشاعرهم السلبية، وأفكارهم المؤلمة؛ فهم يعتقدون أنها يمكن أن تساعد على تخفيف أعراض مرضهم النفسي، ولكن هذا التأثير (إن وجد)؛ فهو عادة ما يكون مؤقتًا، وغالبًا سيزداد الأمر سوءًا على المدى الطويل، كما أن من يعانون من الاضطرابات النفسية هم أقل تحملاً للضغوط الاجتماعية، والبيئية؛ مما يجعل بعضهم يتعاطونها كآلية للتكيف مع طبيعة حياتهم. (DIRADITSILE, 2018م)

أما عن جانب تسبب تعاطي المخدرات بالأمراض النفسية؛ ففي دراسة أجراها المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية حول المعتقدات المرتبطة بالإصابة، والعلاج، والوقاية من اضطرابات الصحة النفسية (SENITAN, 2024) قد جاءت معتقدات المجتمع السعودي تجاه تسبب تعاطي المخدرات، والكحول بالإصابة بالاضطرابات النفسية بنسبة مرتفعة قاربت 73%؛ مما يدل على خطورة تعاطي المخدرات، وتسببها بالأمراض النفسية، وكذلك توفر وعي مرتفع لدى أفراد المجتمع تجاه تسبب المخدرات بتلك الاضطرابات.



ومن هذا كله تبرز الأهمية القصوى لدور الوعي الأسري المبكر بأعراض إصابة الأطفال بالاضطرابات النفسية لحمايتهم من تطور الاضطراب بحد ذاته؛ نظراً لأهمية العلاج المبكر في إيقاف مستويات تدهور الصحة النفسية، وتحسينها، وكذلك في الوقاية من تعاطي المخدرات؛ وبالتالي تسارع قوة التدمير التي يتعرض لها الإنسان في مراحل متتالية من حياته.

وفي النهاية تظل قضية تعاطي المخدرات في ارتباطها بالصحة النفسية قضية معقدة، ومتعددة الأبعاد تتطلب جهوداً متكاملة منا جميعاً لتحقيق نتائج فعّالة؛ فإن تعزيز الوعي، وتوفير الدعم النفسي، وتطوير إستراتيجيات وقائية ستكون مفتاحاً لمواجهة هذه التحديات في المستقبل.

التوصيات:



التعقيب الثالث - د. مناور العنزي

المقدمة:

تعد ظاهرة تعاطي المخدرات من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تواجه دول العالم كافة؛ لما لهذه الظاهرة من أضرار صحية، واجتماعية، واقتصادية، وبالرغم مما يبذل من جهود لمواجهة هذه الظاهرة إلا أنها في ازدياد مستمر؛ حيث أشارت دراسة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات، والجريمة UNODC (2017م) حول تعاطي المخدرات على المستوى العالمي أن حوالي (250) مليون نسمة، أو حوالي 5% من سكان العالم البالغين على الأقل تعاطوا المخدرات عام 2015م، والأخطر من ذلك أن (30) مليوناً منهم أصبحوا يعانون من اضطرابات نفسية؛ وذلك نتيجة تعاطيهم المخدرات.

ومما يعظم من خطورة هذه الظاهرة انتشارها بين أوساط المراهقين، والشباب، وبفعل التطور الهائل في وسائل الاتصال الحديثة التي أسهمت في انفتاح الثقافات بعضها على بعض؛ مما عمق من مشكلات الشباب الناتجة عن عدم قدرتهم على مواكبة التغيرات السريعة، والمتلاحقة في مختلف مجالات الحياة التي تحيط بهم؛ ولما يترتب على انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات من أضرار صحية، واجتماعية، واقتصادية، الأمر الذي تطلب ضرورة الاهتمام بكيفية مكافحة المخدرات، والوقاية منها، وهذا الدور الذي يمكن أن يضطلع به العديد من مؤسسات المجتمع، وتأتي في مقدمتها: الأسرة التي لها دورٌ فاعلٌ ومهمٌ في مكافحة المخدرات، والوقاية منها بالتركيز على المحور الوقائي، وهي التي يجب أن تقوم بمهامها من خلال تعزيز التماسك الأسري بين أفرادها، والمحافظة على صحتهم النفسية.



ومن المهم الكشف عن أهم العوامل النفسية المؤدية لتعاطي المخدرات، وضرورة العمل على زيادة الوعي الأسري المبكر بإصابة الأبناء بالمرض النفسي؛ وذلك للحيلولة دون وقوعهم في تعاطي المخدرات

وهناك المزيد من الحاجة إلى التركيز على قضايا الوعي الأسري بإصابة الأبناء بالمرض النفسي، وما لها من أبعاد، وكيف يمكن لهذا الوعي أن يؤدي دوراً مهماً في وقاية الأبناء من المخاطر المتعددة للمخدرات؛ علاوة على تعزيز جهود الحكومة، خاصة وأن العالم يعيش تغيرات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية قد تساعد على زيادة الاضطرابات النفسية في المجتمعات، كما أن خطر الإصابة بالأمراض النفسية قد يرجع إلى عوامل وراثية، أو بيولوجية، واجتماعية، أو بيئة سلبية تساعد على زيادة الاضطرابات النفسية، ومنها: الاكتئاب، والفصام، والقلق، والرهاب الاجتماعي، وغير ذلك.

وتمثل الاضطرابات النفسية الصورة الإكلينيكية التي تمتد على مدار المراحل العمرية المختلفة، وتتضمن قصورًا معرفيًا مرتبطًا ببعض الأعراض النفسية، وتتأثر هذه الاضطرابات بأسلوب الحياة: (النظام الغذائي، والعمر، ومستوى النشاط، والاندماج الاجتماعي، وعدم تعاطي المخدرات،) (BABILONI GUARINI, LIZIO, CORDONE, BONADUCE, ARMENISE, V., BARI, ET AL. 2016)



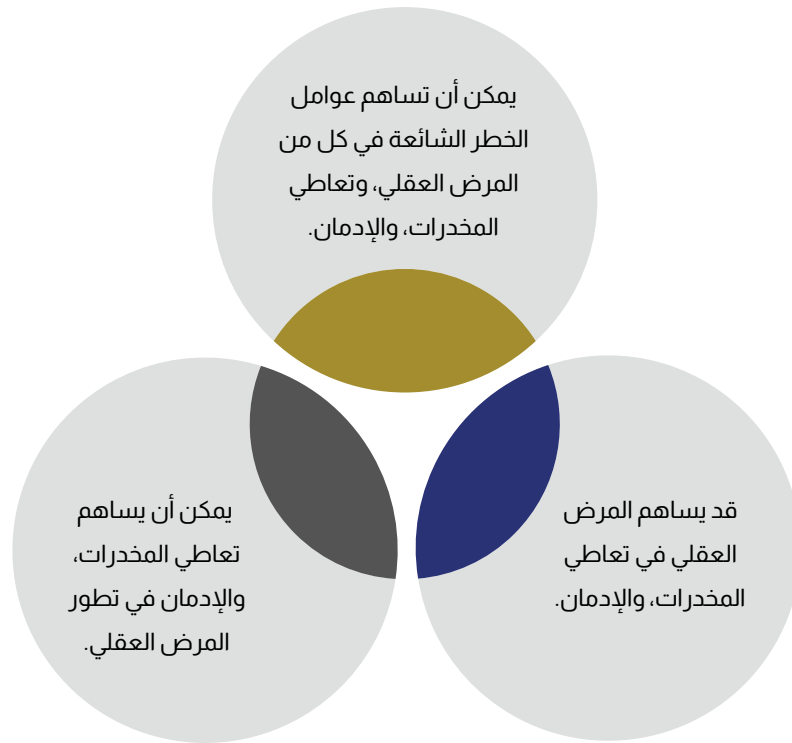
وهنا من المفترض أن يتم التركيز على الوقاية الأولية التي تهدف إلى الحد من حدوث اضطرابات تعاطي المخدرات، أو انتشارها، والصحة العقلية، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز النمو البدني، والعقلي، والاجتماعي نحو تحقيق الإمكانيات البشرية الكاملة، وتستهدف أنشطة الوقاية مجموعات محددة معرضة للخطر داخل المجتمع، ويمكن مساعدتها على تجنب الإصابة بالاختلال العقلي، والعاطفي، والوقاية من تعاطي المخدرات.

في حين أن مجال الصحة السلوكية يؤكد بشكل متزايد التكامل المؤسسي، وقد يكون من الضروري أن يتبنى المدافعون عن الصحة السلوكية مناهج مختلفة لتعزيز الحد من الوصمة، وتأكيد أهداف السياسات في ضوء الاختلافات الأساسية في المعتقدات، والمواقف بشأن إدمان المخدرات، والمرض العقلي بين أفراد المجتمع العاديين؛ فإن أحد الأساليب للحد من الوصمة يحمل وعدًا؛ إذ تدعم الأبحاث فكرة، مفادها: أن زيادة الاعتراف العام بإمكانية العلاج يمكن أن يقلل من الوصمة، والتمييز تجاه المتضررين، وسيكون من المفيد أن نفهم بشكل أفضل كيف يمكن لتصوير الإدمان على أنه قابل للعلاج أن يخفف من الوصمة بين عامة الناس الذين اعتادوا رؤية تصوير وسائل الإعلام للأفراد غير المعالجين المصابين بأمراض عقلية، أو إدمان المخدرات على أنهم موصومون، وغالبًا ما يكونون بلا مأوى، وخطرين محتملين.

وتتزايد أهمية دور الوعي بالمرض النفسي في الوقاية من تعاطي المخدرات، أو التخفيف من لجوء الشخص إلى المخدرات، أو الأدوية المهدئة كآلية للتخفيف من تداعيات الصدمات، أو الضغوط المختلفة، خاصة وأن المرض النفسي هو حالة تسبب تغييرات في التفكير، والسلوك، وفي كيفية تفاعل المرء مع الآخرين، وقد تكون التغييرات في المزاج، أو السلوك مؤشرًا على مدى شدة، أو استمرار الضغوط (SIMON, 2020).



ويمكن أن تساهم ثلاثة مسارات رئيسية في الأمراض المشتركة بين اضطرابات تعاطي المخدرات والأمراض النفسية (NIDA, 2021):



وختامًا فإن التركيز على رفع وعي الأسرة بأهمية دورها في حماية أفرادها، خاصة الشباب، والمراهقين؛ ممن يعانون من اضطرابات نفسية يسهم في زيادة فاعلية جهود المكافحة، والوقاية، كما أن التدخل المبكر، وأساليب العلاج المتكاملة، وإستراتيجيات الوقاية الاستباقية تمكن الأفراد، والمجتمعات من بناء المرونة، والقدرة على الصمود في وجه خطر المخدرات.

المداخلات حول القضية:

الوعي الأسري المبكر بالمرض النفسي، والوقاية من تعاطي المخدرات:

إن الوعي الأسري المبكر بإصابة الأبناء بالمرض النفسي، ودوره في الوقاية من تعاطي المخدرات يمثل إحدى القضايا الملحة التي تتطلب تبني توصيات عملية، وفعالة تتوافق مع متطلبات العصر.



وقد أشارت العديد من الأدبيات إلى أهمية الوعي الأسري المبكر بالوقاية من تعاطي المخدرات؛ إذ تُعد الأسرة من أهم المؤسسات غير الرسمية، وصمام الأمان الأول في مواجهة العديد من المشكلات الاجتماعية، والصحية، والنفسية التي قد يتعرض لها أبنائها.

فالوعي الأسري يمثل الأساس الذي يمكن الأسرة من التعامل مع هذه المشكلات بشكل مدرك، وفعال؛ مما يسهم في الوصول إلى نتائج إيجابية، ومن بين هذه المشكلات التي تحظى بأولوية عالية تأتي مشكلة تعاطي المخدرات التي تتسبب في أضرار جسيمة على الفرد، والأسرة، والمجتمع، ومن أخطر هذه الأضرار أنها تمس شريحة مهمة من الطاقة البشرية في أي مجتمع، ألا وهي فئة الشباب؛ فالمخدرات تمثل مآسي، وآلامًا كبيرة، والوقاية منها خير من العلاج؛ لذا يمكن القول: إن الوعي الأسري المبكر بمشكلات الأبناء يشكل أحد أنجع السبل لحمايتهم من الأمراض النفسية، وتعاطي المخدرات.

وكثيرًا ما نجد مرضى يصرحون أنهم لجأوا إلى المخدرات كحل لمشكلاتهم النفسية، وعند تحليل المشكلة يتضح أن الأسرة، وخصوصًا الوالدين قد يكون لهم دور سلبي من خلال عبارات، مثل: "ما فيك إلا العافية"؛ مما يدفع الأبناء إلى التوقف عن طلب المساعدة، واللجوء إلى حلول خاطئة، وخلال فترة مقاومة أعراض الاضطراب النفسي قد يقوم الأبناء بتجربة المواد المخدرة لأي سبب كان؛ فيجدون فيها حلاً زائفًا لمشكلاتهم، لكن هذا الحل يؤدي إلى الغرق في مشكلات أعمق، وأكبر. وللأسف عند مناقشة بعض الآباء، والأمهات يقرون بخطئهم، ويعزون ذلك إلى جهلهم بأهمية الطب النفسي، وعلم النفس، ودورهما في معالجة مثل هذه الاضطرابات، وما يزيد الوضع سوءًا أنه خلال رحلة التعافي قد تعود الأعراض النفسية السابقة للظهور إذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح من قبل المختصين؛ مما يؤدي إلى انتكاسة المريض، وعودته للإدمان. لذا يُشدد على أهمية التوعية الأسرية، والتدخل المبكر لفهم الأعراض النفسية، ومعالجتها بطريقة علمية لتجنب الحلول الزائفة، مثل: المخدرات، وضمن رحلة تعافي مستدامة.



إن دور الأسرة في حماية أفرادها، وتحقيق التوازن بين حقوقهم، وواجباتهم، وتوفير الرعاية الاجتماعية، والتعليم، والوعي، وتفاعلها مع الأجهزة الحكومية، والإدارية المحلية في المناطق ينبغي أن يُعزَّز بشكل أكبر؛ فالأسرة تمثل الدرع الواقية من الآفات الاجتماعية، وفي مقدمتها: مشكلة المخدرات التي تُعد من أخطر التحديات الوجودية التي تواجه المجتمع.



وفي ظل التحديات العديدة من الضروري أن يُعاد للأسرة مكانتها، وقيمتها؛ ليتمكن المجتمع من التصدي للآفات المستجدة، مثل: المخدرات، ولتعزيز التماسك الاجتماعي، ومنع التفكك الأسري الذي يعرض الأبناء لمخاطر جسيمة، وإعادة تمكين الأسرة ضمن الحفاظ على القيم الأساسية التي تحمي أفراد المجتمع، وتُسهم في الوقاية من المخدرات، وتساعد في توفير بيئة آمنة، وصحية تُسهم في بناء مجتمع قوي، وواعٍ، وقادر على مواجهة التحديات.

ومن الضروري الابتعاد عن الطرح النظري، والأسلوب الإنشائي، والتركيز على تقديم حلول مبتكرة، وعملية يمكن تطبيقها بفعالية، وبطريقة تسهم في معالجة المشكلة، وتلقى قبولاً من أفراد المجتمع؛ لاسيما من خلال ما يأتي:

1. أهمية التشخيص النفسي للأسرة: يجب تعزيز معرفة الأسرة بالأمراض النفسية؛ لتتمكن من التعرف المبكر على الأعراض النفسية الظاهرة على الأبناء.
2. التواصل الفعّال: وذلك من خلال توفير بيئة منفتحة للتحدث عن المشاعر، والمشكلات النفسية؛ فعلى سبيل المثال: يمكن تحديد يوم في الأسبوع للجلوس مع الأبناء، مثل: يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة؛ حيث يجتمع أفراد الأسرة للحديث، وطرح المواضيع القيمة، وهذا يساعد في تعزيز قدرة الأبناء على التعبير عن أنفسهم، ومشاكلهم.
3. دور الأسرة في الدعم النفسي: الأسرة التي تقدم الدعم العاطفي، والنفسي لأبنائها تقلل من شعور الأبناء بالوحدة، أو العزلة، ويتم ذلك من خلال متابعة الأبناء، والتحدث المستمر معهم، ومشاركتهم هواياتهم، وحثهم على تطوير المهارات الحياتية التي تساعد على مواجهة الضغوط، والتحديات المجتمعية.
4. التوجه السليم: وذلك من خلال توجيه الأبناء إلى المساعدة المتخصصة، مثل: الاستشارة النفسية، والاجتماعية؛ مما يعكس الوعي الأسري، ويعزز الصحة النفسية.
5. التعاون المجتمعي: ويتمثل في التعاون المستمر بين الأسرة والمدرسة، والمراكز الصحية؛ وذلك لتعزيز التوعية حول الأمراض النفسية، والمخدرات.



وفي هذا السياق كذلك تبرز أهمية تقديم خدمة الاستشارات النفسية عبر منصات تقنية ميسرة تهدف إلى تقديم استشارات فورية للأسر في جميع مناطق المملكة، وخاصة المناطق النائية، وهذه الخدمة ستسهم في الكشف المبكر عن الأمراض النفسية لدى الأبناء، وتعزيز الوعي الأسري، والوقاية من تعاطي المخدرات

وتشتمل آليات تنفيذ ذلك على:

1. تصميم منصة إلكترونية تضم خبراء، ومختصين في مجال الصحة النفسية؛ بحيث تكون الواجهات ميسرة، وسهلة الاستخدام تناسب جميع الفئات، ومن المهم تطبيق أعلى معايير الأمان، والخصوصية لحماية بيانات المستخدمين؛ وذلك لضمان سرية المعلومات، وحمايتها من الاختراقات؛ بحيث تتضمن الخدمات التي ستقدمها المنصة استشارات فورية عبر الاتصال عن بُعد؛ سواءً كان مرئيًا، أو صوتيًا، أو نصًا مكتوبًا، وبالإضافة إلى ذلك سيتم تقديم جلسات نفسية مجدولة مع مختصين في المجال، مع ضرورة عمل استبيانات إلكترونية تساعد في التقييم الأولي للحالات النفسية، وتوجيه الأسر إلى الإجراءات المناسبة.
2. توفير خط مباشر مرتبط بالمنصة؛ وذلك لتوجيه الأسر، والإجابة عن استفساراتهم في أي وقت، وهذا سيسهم في توفير الدعم العاجل، والمستمر؛ مما يعزز الثقة في المنصة، ويسهل وصول الأسر إليها عند الحاجة.
3. يتطلب تطوير المنصة، وتشغيلها التعاون مع وزارة الصحة، والجمعيات الخيرية، وبعض المؤسسات الأمنية، والشركات التقنية، ومن خلال هذه الشراكات يمكن ضمان تقديم خدمة مهنية، وفعالة، وبالإضافة إلى تقديم دعم حكومي، وتمويل من المؤسسات غير الربحية؛ وذلك لضمان استدامة المنصة، وتحقيق تأثير إيجابي طويل المدى.

الجهات المختصة في دعم الأسر للوقاية من المخدرات، والأمراض النفسية:

وعلى الرغم من أهمية دور الأسرة إلا أن الأسرة السعودية تواجه تحديات عديدة في العصر الحالي، مثل: تأثير التكنولوجيا الحديثة، وضغوط الحياة الاقتصادية، والانفتاح الثقافي، هذا بالإضافة إلى مخاطر العولمة التي أثرت بشكل سلبي على أخلاقيات الشباب، وكذلك على مفردات المجتمع بشكل عام.

التخطيط التفاعلي والذكاء الاصطناعي في الحملات الإعلامية:



وهذه التحديات تستدعي وعيًا جماعيًا بأهمية الحفاظ على أسس الأسرة، وصيانة دورها المحوري، كما يتطلب الأمر تضافر الجهود بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية، والحكومة، والاستمرار في المبادرات الوطنية التي يقوم بها مجلس شؤون الأسرة يسهم في تقوية بنية المجتمع السعودي.

ومن أهم هذه المبادرات تعزيز الحوار الأسري، وتقديم برامج تربوية ترسخ القيم الأخلاقية، هذا بالإضافة إلى توجيه الاستخدام الواعي للتكنولوجيا، كما ينبغي تثقيف الأسرة بأهمية الإسراع في علاج المريض النفسي عن طريق الجهات المصرح لها فقط؛ وذلك مع ضرورة الإبلاغ عن الابن، أو الزوج المدمن، أو أي فرد من العائلة؛ ليتم علاجه بشكل سليم حفاظًا على صحتهم، واستقرار الأسرة، وأمن المجتمع.

وهناك العديد من الجهات المختصة المتاحة لمساعدة الأسر في مجال الوعي بالأمراض النفسية، وحماية الأبناء من تعاطي المخدرات، مثل:

1. المراكز الصحية النفسية: تقدم خدمات استشارية، وعلاجية للأسر، والأبناء، هذا بالإضافة إلى ورش عمل توعوية.

2. الخطوط الساخنة للدعم النفسي: تقدم الدعم الفوري، والمشورة للأسر في الأوقات الحرجة.
3. المدارس، والبرامج التعليمية: توفر برامج توعية للأسر حول الصحة النفسية، وتأثير المخدرات، هذا بالإضافة إلى دورات تدريبية للمعلمين؛ وذلك لمساعدتهم في كشف الأمراض النفسية لدى الطلاب.

4. البرامج الحكومية: تقدم المبادرات الوطنية التي تهدف إلى تحسين الوعي بالصحة النفسية، وتعزيز الوقاية من المخدرات.

5. القطاع الخاص: يمكنه تقديم أنشطة عمل، وورش تركز على الصحة النفسية، والوقاية من المخدرات.

6. الأحداث التعليمية الجارية: تنظيم الجامعات، أو المؤسسات الصحية لدورات، ومؤتمرات محلية، وعالمية؛ وذلك لرفع الوعي حول القضايا النفسية.

7. الشخصيات المؤثرة على وسائل التواصل الاجتماعي: المتخصصون، مثل: الأطباء النفسيين، والأخصائيين الاجتماعيين الذين يمتلكون تأثيرًا قويًا في طرح معلومات موثوقة حول الأمراض النفسية، وطرق العلاج.



التطبيقات الذكية، والوقاية من المخدرات، والأمراض النفسية:

ثمة عدد من التطبيقات الذكية التي تقدم نصائح، ودعمًا نفسيًا، هذا بالإضافة إلى أدوات لمراقبة الصحة النفسية للأبناء، ومن نماذج التطبيقات الذكية المُوصى بها:

1. تطبيق HEADSPACE: يركز على التأمل، ويوفر تمارين لتقليل التوتر، والقلق.
 2. تطبيق CALM: يقدم تمارين استرخاء، وموسيقى مهدئة، وتوجيهات للتأمل، ويمكن تطويره باستبدال الموسيقى بالقرآن الكريم.
 3. تطبيق MOODFIT: يساعد المستخدمين على تتبع حالتهم المزاجية، وتقديم أدوات لتحسين الصحة النفسية.
 4. تطبيق TALKSPACE: يتيح التواصل مع معالجين نفسيين؛ وذلك عبر الرسائل النصية، أو المكالمات؛ مما يسهل الوصول إلى الدعم النفسي.
 5. تطبيق BETTERHELP: يقدم خدمات استشارة نفسية عبر الإنترنت في أي وقت (خط ساخن).
 6. تطبيق WOEBOT: يستخدم الذكاء الاصطناعي لتقديم دعم نفسي، وتوجيهات لمواجهة المشكلات اليومية.
 7. تطبيق CUPS 7: يوفر دعمًا نفسيًا من خلال محادثات مع مستشارين، ومتطوعين، ويحتوي على موارد للتعليم.
 8. تطبيق SANVELLO: يقدم أدوات لإدارة القلق، والاكتئاب، ويحتوي على تمارين مفيدة لتتبع المزاج.
 9. تطبيق MYTHERAPY: يساعد في تذكير المستخدمين بتناول الأدوية، وتقديم أدوات لتتبع الصحة النفسية.
 10. تطبيق MINDFULNESS COACH: يركز على تعزيز الوعي الذهني، والتأمل؛ مما يساعد في تحسين الصحة النفسية.
- وهناك العديد من التطبيقات المتاحة التي تقدم خدمات دعم نفسي مجانية تساعد الأفراد في حل مشكلاتهم النفسية، منها:
1. تطبيق "لبيه": هو تطبيق سعودي يقدم خدمات الرعاية النفسية عن بعد؛ وذلك من خلال جلسات، ومحاضرات، ومجموعات دعم يتم تقديمها من قبل مختصين مرخصين، ويوفر التطبيق الدعم النفسي للأفراد عبر وسائل رقمية مريحة.
 2. تطبيق "موعدي": يقدم خدمة "كلنا سند"؛ حيث يفتح المختصون جلسات مجانية للمساعدة في تقديم الدعم النفسي للأفراد، ويهدف التطبيق إلى تقديم الدعم النفسي بشكل ميسر، وسهل.
 3. تطبيق "صحتي" (وزارة الصحة): يوفر العلاج النفسي المجاني عبر التطبيق، ويشمل ذلك الاستشارات النفسية عن بُعد، كما يمكن للمتقدمين الحصول على الأدوية اللازمة التي يتم توصيلها إلى المنازل مجانًا.



4. خط الدعم النفسي (937): يتيح للمواطنين، والمقيمين في المملكة العربية السعودية الاتصال على الرقم (937) للحصول على استشارة نفسية فورية، ويتم توجيه المكالمات إلى متخصصين في مجال الدعم النفسي؛ مما يتيح للأفراد الحصول على الاستشارات اللازمة في أي وقت. وبفضل هذه التطبيقات، والخدمات المتاحة يمكن للأفراد الوصول إلى العلاج النفسي بسهولة، وفي أي وقت؛ مما يساعد في التعامل مع الضغوط النفسية، والتحديات الحياتية.

المدرسة، وتعزيز الصحة النفسية، والوقاية من المخدرات:

إن الدور الفعّال للمدرسة في تعزيز الصحة النفسية، والوعي الأسري يمثلان عنصرًا أساسيًا في تحقيق الوقاية، والعلاج من مشكلات صحية، ونفسية قد تؤثر على الأبناء؛ فدور الأسرة، والمدرسة لا يمكن أن يتكامل إلا من خلال قيام المدرسة بدورها المؤثر، خاصة فيما يتعلق بالعملية التوجيهية، والرقابية، والتنظيمية لمثل هذه المشكلات، وإذا لم يتم تفعيل هذا الدور في المدرسة بشكل صحيح ستستمر المشكلات النفسية، والصحية دون حلول فاعلة؛ لأن المدرسة تمثل بيئة مثالية لخدمة أهداف الوقاية الصحية بشكل عام، والصحة النفسية بشكل خاص.

المدرسة ليست فقط مكانًا للتعليم الأكاديمي؛ بل هي أيضًا مكان حيوي يتعرض فيه الطلاب لتجارب الحياة اليومية؛ حيث يمكن مواجهة مثل هذه التحديات، والتعامل معها بشكل عملي، ومن خلال المدرسة يمكن تعزيز الصحة النفسية عبر التعلم، والتثقيف، والتوجيه، والمتابعة؛ مما يجعلها أداة قوية للتغيير، والتنمية المستدامة، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تمتلك المدرسة الهيكلة، والتنظيم المناسبين، هذا بالإضافة إلى الوظائف، والإمكانات الكافية للقيام بدورها المجتمعي، والاجتماعي الفاعل.



لذا في ظل رؤية المملكة المستقبلية كان من الضروري أن يُنظر إلى المدرسة؛ باعتبارها ركيزة أساسية في تعزيز السياسة الصحية العامة، وخاصة في مجال الصحة النفسية، وأية إستراتيجيات تغفل، أو تتجاهل دور المدرسة في هذا الصدد ستكون جزءًا من المشكلة، وليس الحل.



لكن يبقى السؤال: متى يتم الانتباه للمدرسة، وتوفير البيئة المناسبة لتحقيق دورها في تعزيز جودة الحياة التعليمية، والتعامل مع هذه التحديات الصحية، والنفسية؟

القوانين السعودية، ودعم الأسرة، وحمايتها:

تم إيلاء اهتمام كبير للأسرة في القوانين السعودية؛ حيث وُفِّرت لها حماية وقائية شاملة؛ وذلك بدءًا من نظام الحكم الأساسي؛ فقد أُدرجت الأسرة كمكون أساسي في الباب الثالث الخاص بمقومات المجتمع السعودي.



نصّت المادة التاسعة على أن الأسرة تُعد نواة المجتمع، وأن أفرادها يُربّون على أسس العقيدة الإسلامية؛ بما تتطلبه من الولاء، والطاعة لله- عز وجل- ولرسوله- صلى الله عليه وسلم- ولأولي الأمر- حفظهم الله تعالى- مع احترام النظام، وتنفيذه، وحب الوطن، والاعتزاز به، وبتاريخه.



كما أكدت المادة العاشرة حرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية، والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف الملائمة لتنمية قدراتهم، ومهاراتهم.

وبالإضافة إلى ذلك تم توفير حماية شاملة للأطفال عبر نظام الحماية من الإيذاء، ونظام حماية الطفل؛ حيث تم تحميل الوالدين، أو من يقوم مقامهم في الرعاية مسؤولية تقصيرية في حال تعرض الأبناء للإهمال، أو النقص في الإشراف.

وقد دُعيت هذه الحماية عبر أنظمة أخرى، مثل: أنظمة مكافحة المخدرات، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام رعاية الأحداث؛ فضلاً عن التشريعات، واللوائح المرتبطة، وتُعَدُّ هذه الأنظمة القانونية مرجعًا مهمًا يُستشهد به في سياق هذا الموضوع المحوري.

ومع أن التشريعات القانونية التي أقرتها المملكة مجتمعة توفر إطارًا قانونيًا شاملاً إلا أنه يلاحظ أن هناك وعيًا متزايدًا لدى الشباب، خصوصًا مواليد الثمانينات، وما بعدها بأهمية المرض النفسي، والعلاج، كما أن أسلوب الطبيب، ووعيه، وثقة المرضى فيه يساعد بشكل كبير في تقبلهم للعلاج؛ بما في ذلك العلاج الدوائي.

أما بالنسبة للأهالي، خاصة الأكبر عمرًا؛ فما زالت وصمة المرض النفسي قائمة لديهم؛ حيث يلجؤون في كثير من الأحيان إلى الروحانيات؛ مما يؤدي إلى تحجيم أثر المرض النفسي على السلوك، والشعور.

وبناءً على هذا الواقع تزايد الحاجة للعمل على:

1. زيادة الوعي:

- إعداد حملات توعوية تستهدف فئات عمرية محددة؛ وذلك لنشر ثقافة الصحة النفسية، وتخفيف الوصمة المرتبطة بها.
- تقديم تدريبات متخصصة للأطباء؛ وذلك لتحسين مهاراتهم في التعامل مع المرضى النفسيين، وبناء ثقتهم.

2. تعزيز الرعاية النفسية الأولية:

- توسيع مبادرات وزارة الصحة لتخصيص عيادات طب نفسي في مراكز الرعاية الأولية، والتأكد من تنفيذها فعلياً على نطاق واسع.
- توفير علاجات دوائية متعددة تناسب الأمراض العصبية المختلفة.
- تعيين أخصائيين نفسيين في هذه العيادات؛ وذلك لتقديم العلاج المعرفي السلوكي.

3. تحسين بيئة العمل للأطباء:

- زيادة وقت الاستشارة المخصص لحالات الصحة النفسية.
 - تقديم حوافز تشجع الأطباء على تقديم خدمات نفسية متكاملة.
- التعاون بين الأسرة والمدرسة، وعلاقته بتعزيز الصحة النفسية للبناء:**



في ظل التحديات التي تواجه الأسر اليوم تمثل إستراتيجية الوعي الأسري عملية شاقة، ولكنها ذات تأثير إيجابي متى ما تكاملت العلاقة بين البيت والمدرسة كبيئة وقائية آمنة؛ مما يسهم في تحقيق الاستقرار النفسي للبناء، وتمكينهم من مواجهة المشكلات المختلفة، ومنها: تعاطي المخدرات.

فالأُسرة هي الأساس في التنشئة، والتربية، ومصدر الأمان، والاستقرار، بينما تعمل المدرسة على تكوين شخصية الطالب بشكل شامل؛ مما يجعل دورها الوقائي في هذا السياق بالغ الأهمية، والعلاقة المنظمة بين الأسرة والمدرسة، والصحة النفسية للبناء تؤثر إيجابياً على سلوكهم، ونموهم النفسي، خاصة إذا توجهت في المسار الصحيح إلا أن تأثير الأقران في المدرسة، والعلاقات الاجتماعية خارجها، هذا إضافة إلى تأثير التقنية، ووسائل التواصل الاجتماعي؛ مما يفرض تحديات جديدة تتطلب حلولاً مبتكرة؛ لذا أصبح من الضروري رسم سياسات تربوية فعالة كجزء من منظومة التعليم تعمل على:



وهذه الجهود المتكاملة بين الأسرة والمدرسة تمثل حجر الزاوية في تمكين الأبناء من تجاوز العقبات النفسية والاجتماعية؛ مما يعزز مناعة المجتمع أمام الظواهر السلبية، مثل: تعاطي المخدرات



من المهم كذلك جمع البيانات، والإحصائيات المتعلقة بإدمان المخدرات، وأسبابه داخل المملكة العربية السعودية؛ وذلك وفق الفئات العمرية تمهيداً لتحليلها؛ باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، ويهدف هذا التحليل إلى تحديد حجم المشكلة بدقة، ومن ثم تسليط الضوء على مسبباتها، واستنباط الحلول المناسبة التي تتماشى مع خصوصية المجتمع السعودي.

تعزيز الثقة في الطب النفسي، والتقييم المبكر:

بحسب الدراسات يُعتقد أن واحداً من كل خمسة أشخاص قد يعاني من أمراض نفسية دون أن يكون على دراية بذلك، وتشير النتائج إلى أن نسبة كبيرة من الأفراد يفتقرون إلى الوعي بإصابتهم بالأمراض النفسية، وتأثيراتها المباشرة، وغير المباشرة على سلوكهم. ومن هذا المنطلق يُشدد على أهمية التشخيص المبكر للحالات النفسية قبل تفاقمها؛ وذلك لتجنب محاولات التخلص من الأعراض عبر وسائل غير صحية، مثل: تعاطي المخدرات، كما يمكن استخدام التقنية؛ بما في ذلك تفعيل الذكاء الاصطناعي كوسيلة فعّالة للتشخيص المبكر، والتدخل السريع لمعالجة المشكلات النفسية، وضغوط الحياة قبل تفاقمها، ودعم الأبحاث العلمية في هذا المجال يُعد خطوة أساسية نحو بناء أنظمة متطورة للوقاية، والعلاج.



وعلى الرغم من أهمية إدراك دور الأسرة في الاضطرابات النفسية نشهد شيوعاً بين المراهقين لعبارات، مثل: "أنا عندي رهاب اجتماعي"، أو "أنا أعاني من..."، وغالباً ما تكون غير صحيحة، وهذا الاستخدام المبالغ فيه يُثير خوف الأهل من الخوض في رحلة العلاج النفسي، خاصة في ظل شيوع سوء التشخيص من بعض الأطباء، كما يساهم جهل الأهل بجدوى العلاج النفسي في محاولتهم تقليل الأمر، أو رفضه: مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة.



التجارب كـ "ROSENHAN EXPERIMENT" أظهرت أن أخطاء التشخيص واردة؛ مما يعزز حاجة المجتمع إلى نظم تقييم دقيقة، وتصنيفات معتمدة للأطباء من قبل جهات متخصصة، وهذه الخطوة سستيح للأهالي اختيار الطبيب الأنسب بثقة أكبر

- ولتجاوز هذه التحديات؛ فمن المهم الأخذ في الاعتبار ما يأتي:
1. تفعيل دور طبيب العائلة؛ ليكون حلقة وصل أولية لتقديم استشارات، وتقييمات مبدئية قبل الانتقال للعلاج المتخصص.
 2. تعزيز دور المرشد الطلابي في المدارس؛ وذلك عبر إجراء تقييمات نفسية دورية؛ باستخدام استبانات علمية مصممة لتحديد الحالات النفسية للطلاب، ومتابعتها باستمرار.
 3. رفع الوعي بجدوى العلاج النفسي؛ وذلك من خلال حملات تثقيفية تستهدف الأهالي، والمراهقين على حد سواء، وتوضيح أهمية التشخيص المبكر، وفعالية التدخل المهني.
- هذا التوجه يساهم في الحد من انتشار المفاهيم الخاطئة حول الأمراض النفسية، والعلاج النفسي، ويدعم بناء مجتمع أكثر وعياً، ومرونة نفسية.

تحديات الوصول إلى العلاج النفسي:

يُعتقد أن تعقيد الوصول إلى الأطباء النفسيين، وصعوبته - إلى جانب ارتفاع تكلفة زيارتهم، وغلاء أسعار الأدوية النفسية - يُعَدّان من أبرز العوامل التي تُثني الأهل عن اللجوء إلى العلاج النفسي لأبنائهم، كما يُشار إلى طول مدة العلاج، وتعقيد أسباب إضافية تؤدي إلى عزوف الأهل عن اتخاذ هذه الخطوة؛ وذلك بسبب ما يتطلبه من جهد، وطاقته، ومال، ونتيجة لذلك يُلاحظ أن الشباب غالباً ما يبحثون عن حلول سريعة تمنحهم شعوراً مؤقتاً بالراحة، وهو ما قد يدفعهم إلى خيارات غير آمنة، مثل: اللجوء إلى الشارع، أو إلى رفقاء السوء للحصول على المواد المخدرة.



ويُوصى بأن تُتخذ خطوات ملموسة تشمل التوسع في افتتاح العيادات النفسية، وخفض أسعار الخدمات، والأدوية النفسية، وتوفير عدد أكبر من المعالجين المتخصصين في العلاج السلوكي المعرفي، كما ينبغي اتخاذ إجراءات صارمة؛ وذلك لضمان تعزيز الشعور بالأمان لدى المرضى النفسيين، وتوفير الدعم اللازم لهم.

هذا الأمر يتطلب تضافر جهود الوزارات، والجهات المعنية، مثل: وزارتي الصحة، والشؤون الاجتماعية، هذا إضافة إلى مراكز معالجة الإدمان، ودون ذلك سيظل الوضع الراهن غير ملائم، خاصةً مع قلة عدد الأطباء الأكفاء، وطول فترة الانتظار للمواعيد؛ مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة بين فئة المراهقين التي تُعرف بسرعة الانفعال، وتسرعها في اتخاذ القرارات دون إدراك العواقب إلا بعد فوات الأوان.

كما يُعَدُّ انتشار الاضطرابات المزدوجة: (الاضطرابات النفسية المترامنة مع اضطرابات تعاطي المواد المخدرة) من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية؛ نظرًا لتداعياتها السلبية على الصحة العامة، وزيادة تكاليف الرعاية الصحية، هذا بالإضافة إلى آثارها السلوكية، والاجتماعية إلا أنه من المهم جدًّا أن نركز على أن الأفراد لا يمكن فهمهم بشكل منفصل؛ بل يجب النظر إليهم كجزء من نظام شامل.

وبالتالي فإن وجود المتعاطين للمخدرات داخل الأسرة يُعَدُّ عرضًا لمشكلة أعمق داخل النظام الأسري؛ فالأسر هي كيانات ديناميكية مليئة بالعلاقات، والتفاعلات المتداخلة التي تؤثر - بشكل كبير - في الأفراد، وفيالبيئات الأسرية التي يعاني أبنائها من تعاطي المخدرات غالبًا ما نلاحظ أن السبب في ذلك يعود إلى وجود اضطرابات نفسية، أو خلل في النظام الأسري نفسه.

ومن هنا يُعدّ التثقيف النفسي الموجه للأسر خطوة أساسية في زيادة وعيهم بتأثير الاضطراب الأسري، والخلل الوظيفي داخل الأسرة؛ فإن فهم الأسرة لمخاطر هذه العوامل يُعتبر عاملًا مهمًّا في الوقاية من الاضطراب النفسي لدى أحد أفرادها، وهو الذي قد يؤدي في الكثير من الحالات إلى الإصابة بالاضطراب المزدوج.

ومن المهم أن تبدأ التوعية من المرحلة الابتدائية؛ حيث يجب التركيز على الجانبين النفسي، والمخدرات؛ فقد أظهرت الدراسات أن هناك طلابًا في هذه المرحلة قد بدأوا في تعاطي العقاقير المخدرة بدافع التجربة، أو لمجارة أقران السوء في المرحلة المتوسطة.

إدمان الألعاب الإلكترونية، وعلاقته بالاضطراب النفسي:



إدمان الألعاب الإلكترونية هو نوع جديد من الإدمان قلما يُنتبه إليه، وقد وصفته منظمة الصحة العالمية بـ "اضطراب الألعاب الإلكترونية"، وقد عُرّف هذا الاضطراب كحالة تُمنح فيها الأولوية للألعاب على حساب الأنشطة الأخرى في الحياة، مع غياب تقدير واضح لعواقب هذا السلوك.

4-

ويُشار إلى أن التمييز بين الإفراط في اللعب، ووجود اضطراب نفسي حقيقي قد يكون صعباً؛ حيث يمكن للبعض قضاء ساعات طويلة في اللعب دون تأثيرات نفسية خطيرة، ومع ذلك تم تصنيف اضطراب ألعاب الإنترنت، وألعاب الفيديو لأول مرة ضمن اضطرابات الصحة النفسية في عام 2018م من قِبَل منظمة الصحة العالمية، وأُثبت أن هذا الإدمان يرتبط بمجموعة من الضغوط النفسية، والاضطرابات الشخصية؛ بما في ذلك العدوانية، والاندفاع، والاكتئاب، والقلق، هذا بالإضافة إلى تأثيراته الاجتماعية، والجسدية السلبية.

ولهذا السبب باتت إستراتيجية الوعي الأسري المبكر ضرورة حتمية لمواجهة هذا النوع من الإدمان بين الأبناء من مختلف الأعمار؛ حيث إن إدمان الألعاب الإلكترونية، وما يترتب عليه من تبعات قد يدفع البعض للبحث عن حلول خاطئة، مثل: اللجوء إلى تعاطي المخدرات.

تأثير تعاطي المخدرات في سن مبكرة على الصحة النفسية، والعلاج:

تشير الدراسات إلى أن تعاطي المخدرات في سن مبكرة، وخاصة قبل اكتمال نمو الدماغ في مرحلة المراهقة، وحتى منتصف العشرينيات قد يجعل العلاج أكثر صعوبة؛ وذلك مقارنةً بمن يبدأ في التعاطي بعد سن العشرين، ويعود ذلك إلى عدة أسباب رئيسية:

3-

1. **تأثير المخدرات على نمو الدماغ:** المخدرات تؤثر بشكل كبير على الدماغ الذي لا يزال في طور النمو في سن المراهقة، وحتى منتصف العشرينيات، وخاصة في المناطق المسؤولة عن اتخاذ القرارات، والتحكم في السلوك، وهذا يؤدي إلى تغييرات طويلة الأمد في وظائف الدماغ؛ مما يجعل معالجة الإدمان أكثر تعقيداً.

2. **زيادة احتمالية الإدمان:** الأفراد الذين يبدأون التعاطي في سن مبكرة يكونون أكثر عرضة لتطور الحالة إلى إدمان؛ وذلك مقارنةً بمن يبدأون في سن متأخرة، ويعود ذلك إلى التأثير القوي للمخدرات على الدماغ الذي لا يزال في مرحلة التطور، والنمو.

3. **أنماط السلوك الراسخة:** الأشخاص الذين يبدأون التعاطي في وقت مبكر قد يطورون عادات، وسلوكيات يصعب كسرها مع الوقت؛ مما يجعل العلاج أكثر تحدياً.



وعلى الرغم من أن النجاح في العلاج يعتمد على عدة عوامل، مثل: الدعم الاجتماعي، والدوافع الشخصية للعلاج، ونوعية البرامج العلاجية المتاحة إلا أن التدخل المبكر دائمًا يزيد من فرص التعافي؛ لذا يجب تعزيز الكشف المبكر عن السلوكيات الخطرة المرتبطة بالمخدرات، وهذا يكون من خلال المسح الدوري في المدارس، والجامعات، وتوفير خدمات استشارية، وبرامج دعم تستهدف المراهقين في المراحل الأولى من التعاطي؛ وذلك لتجنب تحول هذه السلوكيات إلى إدمان طويل الأمد.

ومن الضروري اتخاذ خطوات واضحة، وفعّالة لمواجهة مشكلة تعاطي المخدرات بين المراهقين، وتشمل هذه الخطوات ما يأتي:

1. **توفير تدريب متخصص للكوادر الطبية:** يجب تدريب الكوادر الطبية على التعامل مع المراهقين الذين يُكتشف تعاطيهم للمخدرات مع توعيتهم بآليات تحويل هؤلاء الأفراد إلى مراكز تأهيلية، أو خدمات اجتماعية متخصصة تساعد على التعافي، والاندماج في المجتمع.
2. **إنشاء شبكة تحويل شاملة:** ينبغي إنشاء شبكة تحويل تسهل عملية الإحالة إلى الجهات المناسبة؛ سواءً للعلاج، أو للدعم النفسي، والاجتماعي، بما يضمن ربط المراهقين، وأسرهم بالخدمات المتاحة دون تأخير، أو تعقيد.
3. **رفع الوعي المجتمعي:** يجب تكثيف الجهود لرفع الوعي المجتمعي، خاصة في الأحياء السكنية؛ وذلك لتثقيف الأسر بأهمية دورهم في حماية أبنائهم من تعاطي المخدرات، وتزويدهم بالمعلومات اللازمة للوقاية من هذه الآفة.

الأساليب العملية للوقاية من المخدرات، وأهمية قاعدة البيانات الوطنية:

يُعَدُّ موضوع تعاطي المخدرات من القضايا الجوهرية التي تستحق التناول الدقيق، والتحليل العميق؛ نظرًا لانتشارها، وتأثيرها على مختلف شرائح المجتمع، وفي هذا الإطار تمت الإشارة إلى أن أسباب تعاطي المخدرات غالبًا ما تكون ناتجة عن عوامل متداخلة؛ حيث يؤثر كل عامل على الآخر، ويمكن إضافة القدرات العقلية للمتعاظم، ورؤيته للحياة، وتفاعله معها، وفي هذا السياق يُنَرِّز دور الأسرة في تعزيز نمط تفكير الأبناء؛ سواءً أكانوا ذكورًا، أم إناثًا؛ وذلك من خلال تبني منهجية الحوار البناء؛ فالحوار يساهم في صقل قدراتهم على معالجة المشكلات، وإيجاد حلول مناسبة لها؛ مما يعزز مناعتهم النفسية، والاجتماعية.



ولتنوعية الأبناء بمخاطر المخدرات يُمكن اللجوء إلى أسلوب المعاينة الواقعية؛ فعوضاً عن الاقتصار على التحذيرات النظرية يمكن أن يتعرف الأبناء على أوضاع المتعاطين بشكل مباشر؛ سواءً عبر ملاحظتهم في الأماكن العامة، أو من خلال مواقف تُبرز التأثير السلبي للتعاطي، وهذا النهج يرسخ في أذهانهم الصورة الواقعية لآثار الإدمان.



كما ينبغي إنشاء قاعدة بيانات وطنية شاملة توثق حالات المتعاطين، والمروجين مع تصنيفها وفق معايير دقيقة، وهذه القاعدة لا تسهم فقط في دراسة حجم المشكلة؛ بل تعزز - أيضاً - من فعالية التخطيط الإستراتيجي لمكافحة الظاهرة، والوقاية منها.

وقد تم- مؤخرًا- إجراء تحليل شامل، وممنهج للصحة النفسية في المملكة مع مقارنتها بعدد من الدول المرجعية، ومن خلال هذا التحليل تم تحديد مجموعة من الفجوات المهمة على المستويات التنظيمية، والإستراتيجية، والاجتماعية، وعلى المستوى التنظيمي تمت ملاحظة تعدد أصحاب المصلحة، وضعف حوكمة الأدوار؛ مما يتطلب إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للصحة النفسية، أما على المستوى الإستراتيجي؛ فقد تم اكتشاف غياب إستراتيجية وطنية موحدة للصحة النفسية مع الاعتماد على مبادرات متفرقة لا تغطي الاحتياجات الفعلية، كما تم تحديد فجوات اجتماعية ملحوظة، أبرزها: الوصمة التي ترافق طلب العلاج، أو ظهور الأعراض النفسية التي تؤثر سلباً على المريض، وعائلته.

وبناءً على هذه الفجوات تبرز أهمية ما يأتي:

1. **حصر أصحاب المصلحة المعنيين بالصحة النفسية:** يجب حوكمة الأدوار بشكل منظم، ومراجعة السياسات الخاصة بالصحة النفسية؛ وذلك لضمان مسؤولية، ومساءلة واضحة.
 2. **استحداث إستراتيجية وطنية للصحة النفسية:** من الضروري ربط هذه الإستراتيجية بالإستراتيجية الوطنية للصحة العامة؛ باعتبار أن العافية لا تتجزأ، ولا يمكن تحقيق الصحة الجسدية دون الصحة النفسية؛ فمُعًا يمكن تحقيق جودة الحياة لجميع أفراد المجتمع.
- وبالمجمل يعتبر الإدمان قضية أمنية قبل أن يكون مشكلة أسرية، أو نفسية؛ حيث تمر بعض الأسر بمرحلة ابتلاء حقيقية، وعلينا أن نقدر جهود الدولة في إطلاق برامج الفحص، والمكافحة، وتعزيزها، وإغلاق منافذ التهريب، والترويج، واتخاذ إجراءات صارمة ضد كل من يحاول هز استقرار المجتمع.



الحملات الإعلامية لدعم الصحة النفسية، والوقاية من الإدمان:

في ظل التحديات النفسية التي يُواجهها العديد من الأبناء تبرز الحاجة إلى الوعي الأسري بأهمية العناية بتوجيه الأبناء عند ظهور بوادر أي مرض نفسي؛ وذلك من أجل تجنب تحوّل هؤلاء الأبناء إلى ضحايا للمخدرات، وللأسف بعض الأسر قد تلجأ إلى طرق شعبية لمعالجة الأمراض النفسية؛ مما يزيد من تفاقم الحالة. وقد يبقى المرض النفسي وصمة عار على الشخص المصاب، وفي هذه الحالة يصبح الدعم الأسري أقل فاعلية، وقد لا يتوفر أي احتواء، أو رعاية له.

من هنا تتضح أهمية أن يكون لدى الأسرة الوعي الكافي بالأمراض النفسية التي يمكن علاجها، وتجاوزها، وكيفية التعامل معها بطريقة صحيحة، ويجب أن يكون اللجوء إلى التطبيقات المتخصصة في العلاج النفسي، والمساعدة الأسرية جزءاً من ثقافة الأسرة التي تدرك أن هناك أدوات متاحة للمعالجة، وتقديم الدعم النفسي.

وللأسف لا توجد حملات توعوية كافية توجه الأفراد، والأسر إلى هذه التطبيقات، والخدمات المتاحة، ولا يعرف الكثيرون كيف يمكنهم الاستفادة منها؛ وبالتالي نوصي بتعزيز ثقافة نشر هذه التطبيقات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام الأخرى؛ فنحتاج إلى حملات توعوية مكثفة لنشر ثقافة العلاج النفسي؛ سواءً من خلال التطبيقات الإلكترونية، أو عبر المراكز، والجهات المتخصصة، وقد تفاجأ بعض الأسر بوجود خدمات متنوعة، بينما تظل أسر أخرى تعاني من وجود مدمنين في المنزل؛ فتظل تتخبط، ولا تجد الدعم المطلوب لإنقاذ أبنائها.



لذا نحن بحاجة إلى تخصيص حملة إعلامية لتوعية الأسر بالخدمات، والتطبيقات المعنية بالدعم النفسي، والطبي للمدمنين، والأشخاص المهددين بالإدمان، وشرح كيفية التواصل مع هذه الخدمات للاستفادة منها.

تقييم فعالية برامج التوعية الصحية الأسرية؛ باستخدام المؤشرات الصحية:

من المهم قياس فعالية برامج التوعية الصحية الأسرية، والمؤشرات الصحية العامة التي يمكن استخدامها لتقييم فعالية تلك البرامج؛ حيث يُعتبر هذا الأمر حيويًا لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الأدوات، والأساليب التي توفر بيانات دقيقة حول التأثيرات الناتجة عن هذه البرامج.

أولاً- يمكن استخدام الاستبيانات قبل، وبعد تنفيذ البرنامج لجمع بيانات عن معرفة المشاركين، وسلوكياتهم؛ مما يساعد في قياس مدى تغير الوعي، والمعرفة حول الموضوعات الصحية المستهدفة، كما يمكن إجراء مقابلات شخصية، أو مجموعات تركيز مع المشاركين للحصول على رؤى عميقة حول تجربتهم مع البرنامج؛ مما يتيح فهم الجوانب التي نجحت، أو تلك التي تحتاج إلى تحسين.



ثانيًا: يمكن مراقبة السلوكيات الصحية للأسر بعد انتهاء البرنامج، مثل: التغييرات في عادات الأكل، والنشاط البدني، والتعامل مع الأزمات النفسية؛ وذلك عبر سجلات صحية، أو تقارير من مقدمي الرعاية الصحية.

ثالثًا: من المفيد- أيضًا- تقييم مستوى المشاركة في البرنامج، مثل: عدد الأسر المشاركة، ومدى التزامهم بالأنشطة؛ حيث تُعتبر هذه البيانات مؤشرات على مدى جاذبية، وفعالية البرنامج، كما يمكن استخدام المؤشرات الصحية العامة، مثل: معدلات الإصابة بالأمراض النفسية، أو تعاطي المخدرات لقياس تأثير البرنامج على مستوى المجتمع مع إمكانية موازنة هذه المعدلات قبل، وبعد تنفيذ البرنامج؛ إذ إن عملية التقييم المستمر تساعد في إجراء تعديلات، وتحسينات على البرنامج بناءً على النتائج، وبشكل عام يُعتبر قياس فعالية برامج التوعية الصحية الأسرية عملية شاملة تتطلب استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات؛ وذلك لتقديم صورة دقيقة عن التأثيرات، والنتائج.

ويُستخدم العديد من المؤشرات الصحية العامة لتقييم فعالية برامج التوعية الصحية الأسرية، مثل:



تساعد هذه المؤشرات في تقديم صورة شاملة عن تأثير برامج التوعية الصحية على صحة الأسر، وسلوكياتهم.



التوصيات:

- 1- دعم الأبحاث العلمية المتعلقة بتفعيل تقنيات الذكاء الاصطناعي للتشخيص، والتدخل السريع في حلالمشكلات، والضغط النفسية قبل تفاقمها.
- 2- استحداث مقاييس، واختبارات كوسيلة، أو آلية للتشخيص؛ وذلك دون اضطرار المعتل للاعتراف، أو معرفة الحاجة للكشف.
- 3- تفعيل دور المدرسة الوقائي المهم، والحيوي؛ لاسيما من خلال دور المرشد الطلابي داخل المدارس؛ وذلك فيما يتعلق بإجراء التقييمات الدورية للحالة النفسية للطلاب؛ باستخدام استبانات خاصة للاطلاع على حالاتهم، وتقييمها بشكل مستمر دون انتظار تقدم الطالب للاستشارة.
- 4- ضرورة وضع سياسات تربوية فعّالة، ورسمها كجزء من منظومة التعليم؛ لتضمن علاقة منظمة، ومتبادلة بين الأسرة والمدرسة، وتعزز الوعي الأسري بالأمراض النفسية، وتهدف إلى رفع مستوى الوعي التربوي لدى الأسرة لمساعدتها على فهم نفسية الطالب، ومطالبه، وتحقيق حاجاته؛ من أجل مواجهة هذه المشكلات، والتغلب عليها.
- 5- جمع البيانات، والإحصائيات المتعلقة بالإدمان على المخدرات، ومسبباته داخل السعودية حسب الفئة العمرية؛ وذلك تمهيداً لتحليل بياناتها؛ باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للوقوف - أولاً - على حجم المشكلة، ثم تحديد مسبباتها، وإيجاد الحلول المناسبة لها؛ بما يتناسب مع المجتمع السعودي.
- 6- التوسع في فتح العيادات النفسية، والعمل على خفض أسعارها، وأسعار الأدوية النفسية، وزيادة عدد المعالجين بالعلاج السلوكي المعرفي مع اتخاذ إجراءات صارمة لتعزيز شعور الأمان لدى المريض النفسي، وضمان توفير أعلى مستوى من الدعم.
- 7- وضع الحلول المناسبة للحد من إدمان مواقع التواصل الاجتماعي، والألعاب الإلكترونية، وتوجيه استخدامها بشكل سليم من خلال التوعية، هذا بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات إدارية، وقانونية مناسبة لمراقبتها.
- 8- تأكيد أهمية التثقيف النفسي للأسرة من خلال تعزيز المعرفة حول الأمراض النفسية؛ مما يساعد الأسر على التعرف المبكر على الأعراض النفسية الظاهرة على الأبناء.
- 9- تأكيد أهمية التواصل الأسري الفعّال؛ وذلك من خلال توفير بيئة منفتحة للتحدث عن المشاعر، والمشكلات النفسية، ومجالسة أفراد الأسرة للحديث، وطرح المواضيع القيمة؛ حيث يعزز هذا الأمر قدرة الأبناء على التعبير عن أنفسهم، وعن مشاكلهم، ويتيح ملاحظة ما يدور حولهم.
- 10- دعم الدور العاطفي، والنفسي للأسرة في تقليل شعور الأبناء بالوحدة، أو العزلة؛ وذلك عبر متابعتهم، والتحدث المستمر معهم، ومشاركتهم هواياتهم، ومشاكلهم، وحثهم على تطوير مهاراتهم الحياتية التي تساعدهم على مواجهة الضغوط، والتحديات المجتمعية.



- 11- توجيه الأسرة إلى السعي للحصول على المساعدة المتخصصة، مثل: الاستشارات النفسية، والاجتماعية؛ بما يعكس الوعي الأسري، ويعزز الصحة النفسية.
- 12- الحث عبر القنوات المناسبة على ضرورة التعاون المستمر بين الأسرة والمدرسة، والمراكز الصحية؛ وذلك لتعزيز التوعية، والتثقيف حول الأمراض النفسية، والمخدرات.
- 13- الاهتمام بالتأثير الوقائي من خلال الوعي الأسري، ودراسة العوامل التي قد تؤدي إلى تعاطي المخدرات، والطرق التي تساعد الأسر على التدخل الوقائي المبكر؛ بما يمنع تفاقم المشكلة، ويقلل من مخاطر السلوكيات السلبية.
- 14- مساعدة الأسر في مجال الوعي بالأمراض النفسية، وحماية الأبناء من تعاطي المخدرات من خلال المراكز المتخصصة، والخطوط الساخنة، والمدارس، والبرامج التعليمية، والدورات التدريبية للمعلمين، والبرامج الحكومية.
- 15- استغلال الأحداث التعليمية الجارية، مثل: تنظيم الجامعات، أو المؤسسات الصحية دورات، ومؤتمرات محلية، وعالمية لرفع الوعي حول القضايا النفسية.
- 16- استغلال الشخصيات المؤثرة في وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة المتخصصين، مثل: الأطباء النفسيين، والأخصائيين الاجتماعيين الذين يمتلكون تأثيراً قوياً في تقديم معلومات موثوقة حول الأمراض النفسية، وطرق العلاج، والوقاية من المخدرات.
- 17- تفعيل التطبيقات الذكية التي تقدم نصائح، ودعمًا نفسيًا، هذا بالإضافة إلى تفعيل أدوات لمراقبة الصحة النفسية للأبناء، وعلى الأسرة التعرف عليها لمساعدتها عند الحاجة.
- 18- التركيز على التربية الأسرية المؤصلة في الدين المعتدل الحاث على التراحم، وتقديم النوايا الحسنة، والتدبر في الأحوال بمنطقية، وسببية، وتربية الروح الإيجابية؛ فهي خير سلاح ضد الأمراض الاجتماعية، والنفسية، وحصن قوي لمواجهة العثرات الحياتية بكل أشكالها.
- 19- العمل على رفع مستوى النشاط البدني بين الأسر؛ وذلك من خلال البرامج، والأنشطة الرياضية، والمجتمعية، ومتابعة مدى انخراط الأسر في الأنشطة الصحية، أو المجتمعية بعد البرنامج.
- 20- أهمية حصر أصحاب المصلحة المعنيين بالصحة النفسية، وحوكمة الأدوار، ومراجعة السياسات المنظمة لتنظيم المسؤولية، والمساءلة.
- 21- ضرورة استحداث إستراتيجية وطنية للصحة النفسية، وربطها بالإستراتيجية الوطنية للصحة العامة؛ باعتبارها جزءاً منها؛ لأن العافية لا تتجزأ، ولا تتحقق الصحة الجسدية إلا بالصحة النفسية؛ فهما معاً يحققان جودة الحياة.
- 22- توجيه الاهتمام بشكل أكبر للأمن الفكري؛ بصفته مطلباً حيوياً من الضرورات الملحة لتحقيق الأمن الأسري، والمجتمعي، والوطني، وهو الذي يواجه تحديات تتمثل في التهديدات الفكرية الخارجية، والداخلية، وتشمل التحديات الفكرية الخارجية كُلاً من: الإلحاد، والشذوذ، والنسوية، وما لهم من تأثير على المجتمع، واستهدافاته، أما التهديدات الفكرية الداخلية؛ فتتضمن كُلاً من: التكفير، وفقه الاختلاف في السياسة الشرعية، والمغالطات التي يقع فيها الناس.



- 23- تعزيز الصحة النفسية في المجتمع؛ بما يحقق تطلعات القيادة الرشيدة، ورؤية المملكة 2030م، ويتوافق مع نظام الحكم الأساسي حول مقومات المجتمع السعودي الذي يشير إلى أن الأسرة هي نواة المجتمع السعودي، وتُربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه من الولاء، والطاعة لله- عز وجل- ولرسوله- صلى الله عليه وسلم- ولأولي الأمر- حفظهم الله- واحترام النظام، وتنفيذه، وحب الوطن، والاعتزاز به، وبتاريخه المجيد، وتشمل هذه المقومات توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية، والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم، وقدراتهم، كما توفر المملكة حماية كاملة للأطفال، وذلك من خلال أنظمة، مثل: نظام الحماية من الإيذاء، ونظام حماية الطفل اللذين يُحمّلان الوالدين، أو من يقوم مقامهم في الحضانة، أو الرعاية كامل المسؤولية عند تعرض الأبناء للإهمال، أو نقص الإشراف، والمتابعة.
- 24- زيادة الوعي من خلال إعداد الحملات التوعوية التي تستهدف فئات عمرية محددة؛ وذلك لنشر ثقافة الصحة النفسية، وتخفيف الوصمة المرتبطة بها.
- 25- تقديم تدريبات متخصصة للأطباء؛ وذلك لتحسين مهاراتهم في التعامل مع المرضى النفسيين، وبناء الثقة بينهم.
- 26- تعزيز الرعاية النفسية الأولية؛ وذلك من خلال توسيع مبادرات وزارة الصحة لتخصيص عيادات طب نفسي في مراكز الرعاية الأولية، والتأكد من تنفيذها- فعلياً- على نطاق واسع.
- 27- توفير علاجات دوائية متعددة تناسب الأمراض العصبية المختلفة.
- 28- تعيين أخصائيين نفسيين في هذه العيادات؛ وذلك لتقديم العلاج المعرفي السلوكي.
- 29- تحسين بيئة العمل للأطباء؛ وذلك من خلال زيادة وقت الاستشارة المخصص لحالات الصحة النفسية، وتقديم حوافز تشجع الأطباء على تقديم خدمات نفسية متكاملة.
- 30- إجراء تحليل مستمر لتقييم فاعلية برامج التوعية الصحية الأسرية؛ باستخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات الصحية، مثل: معدلات الإصابة بالأمراض النفسية، ومعدل الاستشارات النفسية، ومستوى النشاط البدني، ومستويات التوتر، والقلق، هذا بالإضافة إلى معدل المشاركة في الأنشطة المجتمعية لتوفير صورة شاملة، ودقيقة عن تأثير هذه البرامج على صحة الأسر، وسلوكياتهم.
- 31- تمكين الأسرة؛ باعتبارها الوحدة الأساسية في النسيج الاجتماعي الوطني؛ وذلك لحماية أفرادها من الوقوع في إدمان المخدرات.
- 32- تعزيز دور الأسرة الوقائي من المخدرات؛ وذلك من خلال التوعية، والشراكة المجتمعية مع القطاع الحكومي، والخاص، والقطاع غير الربحي، وبرامج الصحة السكانية، وجودة الحياة، وإثراء تجربة الشباب في تعزيز الانتماء الأسري، والانضباط الاجتماعي.



33- تمكين المؤسسات المسؤولة عن الأسرة؛ وذلك من خلال تطوير البحوث الداعمة للأسرة؛ باعتبارها الوحدة الاجتماعية المركزية، ودعم مراكز البحوث المتخصصة بالأسرة، ومراكز التفكير الإستراتيجي الممكنة لتطوير الدراسات الأسرية، والوالدية، والسياسات المرتكزة على القيم، والمستتيرة بالأدلة، والبيانات الدقيقة، والسجلات الإدارية المحدثة، هذا إضافةً إلى تطوير المنهجيات العلمية لتجسير التمايز الأسري في الدخل، والتعليم، والتنمية المحلية المناطقية؛ بما يساهم في تمكين الأسر من حماية أفرادها من المخدرات.

34- توحيد الجهود مع المؤسسات المعنية بمكافحة المخدرات، والمؤثرات العقلية، والحد من انتشار هذه الآفات؛ فيجب أن يتعاون جميع أطراف المجتمع مع الجهات المعنية بمكافحة انتشار المخدرات في المملكة؛ حيث تبدأ مكافحة - أولاً - من الأسرة؛ وذلك من خلال مراقبة الآباء لأبنائهم، وذويهم، ثم التوعية المستمرة لأفراد المجتمع عبر تكثيف الحملات المجتمعية.

35- الحفاظ على مكانة الأسرة السعودية يتطلب تضافر الجهود بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية، والحكومة، والاستمرار في المبادرات الوطنية التي يقوم بها مجلس شؤون الأسرة، وتسهم هذه المبادرات في تقوية بنیان المجتمع السعودي عن طريق تفعيل مكانة الأسرة، وتعزيز الحوار الأسري، وتقديم برامج تربوية ترسخ القيم الأخلاقية، وتوجه الاستخدام الواعي للتكنولوجيا، كما تشمل هذه الجهود تثقيف الأسرة بأهمية الإسراع في علاج المريض النفسي من الأبناء؛ وذلك عن طريق الجهات المصرح لها فقط، وبضرورة الإبلاغ عن الابن المدمن؛ ليتم علاجه حفاظاً على صحته، واستقرار الأسرة، وأمنها.

36- تفعيل دور الوحدات الصحية في المدارس في مجالات الوقاية من الاضطرابات النفسية، وتعاطي المخدرات، والإدمان، وتوظيف أخصائيين نفسيين مؤهلين للعمل في كل المدارس، وستزيد هذه التدخلات المبكرة من معرفة الحالات في بدايتها.

37- إشراك المجتمع في تبني البرامج، والمشاريع الفعالة للحد من تفشي مشكلة المخدرات؛ فالعمل الجماعي بين فئات المجتمع هو السبيل الأمثل لحلها مع غرس مفهوم العمل التطوعي بين أفراد المجتمع، وحثهم على المشاركة الإيجابية لخدمة الصالح العام، وتعزيز جوانب الانسجام الاجتماعي بكيفية التعامل مع مشكلة الإدمان، وتنمية روح الابتكار، والإبداع في مجال آليات العمل، وطرق تقديمه للمجتمع.

38- أن تقوم وزارة الصحة بالتعاون مع وزارة الداخلية، ومركز مكافحة المخدرات، وكافة الجهات ذات العلاقة بتشجيع عمل البحوث، والدراسات المتخصصة في مجال التصدي للمخدرات، وتسهيل مهمة الباحثين، والمهتمين في الوصول إلى المعلومات الموثوقة، كما يجب نشر المعلومات الصحيحة في المجتمع، خاصة بين الشباب للتوعية ضد تعاطي المخدرات، ويشمل ذلك تنظيم مسابقات مجتمعية تتضمن أنشطة رياضية، وترفيهية لاستثمار طاقات الشباب، وتوظيفها إيجابياً؛ بما يعزز سلوكياتهم الصحية، ويشجع المجتمع، خاصة فئة الشباب على تبني مشاريع مجتمعية؛ وذلك للحد من انتشار المخدرات، والمؤثرات العقلية.



39- التركيز على دور وزارة التعليم؛ وذلك من خلال المدارس، والجامعات، والمعاهد، والمعلمين، وأعضاء هيئة التدريس؛ إذ يجب أن تشارك منظومة التعليم في هذا الواجب الوطني الذي يتطلب اليقظة، والمبادرة، والتكامل بين الجهات التعليمية، والأسر، ويُعد ذلك مهمة إنسانية، ووطنية؛ حيث نتحمل المسؤولية أمام الله تعالى، وأمام مجتمعنا، خاصةً الشباب الذين قد لا يستطيعون مقاومة إغراء هذه الآفة الفتاكة؛ وذلك في ظل ضعف الدور الإرشادي، والتربوي، والتوجيهي للمحاضن الاجتماعية، مثل: الأسرة، والمدرسة، وفي ظل ارتفاع الأصوات السلبية من بعض من يتم وصفهم بالمشاهير الذين يقودون التوجيه السلبى.

40- مواجهة الانحرافات غير المقصودة عن الأدوار، وحس المسؤولية الدينية، والوطنية يتطلب العودة إلى الفطرة السليمة، وإعادة دور الأسرة، والوالدية، وتعزيز الوعي الاجتماعى؛ وذلك من خلال الدراسات، والسياسات المستتيرة بالبيانات الدقيقة، والبراهين لتحقيق قيمة اجتماعية، واقتصادية، وحماية المجتمع من المخدرات.

41- ضرورة تقديم خدمة الاستشارات النفسية من خلال الأسبوع الأول من التعليم، خاصة في الجامعات مع ضمان الاطلاع على محتوى مرئي لا يتجاوز خمس دقائق؛ إذ يتم إعداده من وزارة التعليم بطريقة مبتكرة، وجاذبة؛ وذلك لتوضيح الخدمات المتوفرة، والسبل العلاجية المقدمة في الجامعات في بداية كل فصل دراسي.

42- تنظيم حملات إعلامية مركزة، وموجهة للمتضررين أنفسهم من الشباب؛ وذلك من خلال المنصات التي يتابعونها (غالبًا منصات التواصل الاجتماعى، والإعلامى) مع رسائل مدروسة لمساعدتهم في البحث عن الجهات المعنية بمعالجتهم، وبأفضل الطرق، وأساليب العلاج السرية المناسبة لهم.





المصادر والمراجع

المراجع العربية

- 1- إبراهيم سحر (2017م) الوقاية من المرض النفسي، مجلد16، كلية الآداب، بني سويف.
- 2- أبو علي، وفقي (2003م) ظاهرة تعاطي المخدرات: الأسباب، الآثار، العلاج. قطاع الشؤون الثقافية، إدارة الثقافة الإسلامية. وزارة الأوقاف، والشئون الإسلامية. الكويت.
- 3- خزاعلة، عبد العزيز (1442هـ) دور البحث العلمي في رسم السياسات الوقائية، والعلاجية لمشكلة المخدرات، أعمال ندوة البحث العلمي في الوقاية من المخدرات، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- 4- الزين، إبراهيم (2020م) العوامل المؤدية لتعاطي المخدرات بين النساء في المجتمع السعودي، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد 123، مجلد 31.
- 5- الزين، إبراهيم (1442هـ) نحو إستراتيجية لوقاية طلاب التعليم الجامعي من المخدرات، المجلة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- 6- الفالح، سليمان (1409هـ) عوامل تعاطي المخدرات، الحرس الوطني.
- 7- فتية، بالعسيلة (2019م) الصراع النفسي، والاجتماعي داخل الأسرة، وعلاقته باتجاه الشباب نحو تعاطي المخدرات. مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، مجلد12 عدد2، الجزائر.
- 8- العتيبي، علي (2023م) دور الجامعات السعودية في وقاية الطالب من تعاطي المخدرات، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، المجلد77. جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- 9- العجلان، أحمد (1441هـ) قضايا، ومشكلات اجتماعية معاصرة. مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.
- 10- السيف، محمد (2018م) المشكلات الاجتماعية في المجتمع السعودي، مكتبة المتنبئ.
- 11- اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بالمملكة العربية السعودية (2016م) دليل ظاهرة المخدرات، وطرق الوقاية منها. برنامج الأسرة، والطفل. سلسلة رقم (19).
- 12- عبد اللطيف، رشاد (1992م) الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات، تقدير المشكلة، وسبل العلاج، والوقاية. الرياض (المركز العربي للدراسات الأمنية، والتدريب).
- 13- تقرير مكتب الأمم المتحدة 2021م- h.gov.sa/HealthAwareness/EducationalContent/AddictionandDrugs/Documents/Guide-Addiction-and-Drugs
- 14- تقرير وزارة الصحة السعودية 2023م، [/h.gov.sa/HealthAwareness/EducationalContent](https://h.gov.sa/HealthAwareness/EducationalContent)
- 15- سويف مصطفى، المخدرات، والمجتمع (المجلس الوطني للثقافة، والفنون، والآداب) الكويت، 1416هـ.
- 16- الشريف حمود هزاع. (1429هـ). العوامل النفسية، وأثرها في تعاطي المخدرات، ندوة دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات، مركز الدراسات، والبحوث، جامعة نايف.
- 17- الفالح سليمان بن قاسم. (1438هـ). دور الجمعيات الخيرية في الوقاية من المخدرات، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود.
- 18- المهوس محمد. (1438هـ). دور الوعي الأسري في الحد من تعاطي المخدرات، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- 19- اللامي، حسن عبد الهادي، (2021م). <https://almerja.net/azaat/indexv.php?id=17327>.
- 20- وزارة الصحة: المسح الوطني السعودي للصحة النفسية (2019م). <http://v2.kscdr.org.sa/media/17415/saudi-national-mental-health-survey-technical-report-arabic.pdf>
- 21- اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات: مسح خصائص تعاطي المخدرات، والمؤثرات العقلية، والإدمان في المجتمع السعودي بالتطبيق على طالبي علاج الإدمان، والمتعافين (2022م).
- 22- إبراهيم سحر (2017م) الوقاية من المرض النفسي، مجلد16، كلية الآداب، بني سويف.

المراجع الأجنبية:

- 1- Babiloni, C., Guarini, A., Lizio, R., Cordone, S., Bonaduce, R., Armenise, V., Bari, I.D., et al. (2016). Prevention of Mental Disorders in Seniors at Risk of Alzheimer's Disease in the Smart Health Project: The Smartaging Platform. Poster Presentations, P593. www.mhinnovation.net/innovation/this-way.
 - 2- - WHO. (2001). Basic documents. 43rd Edition. World Health Organization, Editor: Geneva
 - 3- -Kleinman, A., (2009). A failure of humanity. The Lancet, 374: p. 603-4.
 - 4- <https://sehanafsia.moph.gov.qa/Arabic/Resources/Pages/ForFamilyFriends.aspx>
 - 5- [_https://www.alhurra.com/arabicandinternational/2023/06/27/%](https://www.alhurra.com/arabicandinternational/2023/06/27/%)
 - 6- United Nations Office on Drugs and Crime, World Drug Report 2024, GLOBAL OVERVIEW DRUG DEMAND DRUG SUPPLY, <https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/world-drug-report-2024.html>
 - 7- UN-Chronicle, The State of Mental Health Globally in the Wake of the COVID-19 Pandemic and Progress on the WHO Special Initiative for Mental Health (2019-2023), 10 October 2022, <https://www.un.org/ar/191219>
 - 8- BinDhim, Nasser F., et al. "Exploring Mental Health Literacy and Its Associated Factors: A National Cross-Sectional Study in Saudi Arabia, 2023." Risk Management and Healthcare Policy (2024): 355-363. <https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.2147/RMHP.S442425>
 - 9- United Nations Office on Drugs and Crime, World Drug Report 2023, GLOBAL OVERVIEW DRUG DEMAND DRUG SUPPLY, <https://www.unodc.org/res/WDR-2023/2311908A.pdf>
 - 10- Diraditsile, K., & Rasesigo, K. Substance abuse and mental health effects among the youth in Botswana: Implications for social research. Journal of Education, Society and Behavioural Science, 24(2), 1-11. <https://journaljesbs.com/index.php/JESBS/article/view/44>
 - 11- Senitan, Mohammad, et al. "Perceptions of mental disorder causes, treatments, and prevention among the general population in Saudi Arabia." Frontiers in psychiatry 15 (2024): 1404957. <https://www.frontiersin.org/journals/psychiatry/articles/10.3389/fpsy.2024.1404957/full>
 - 12- Babiloni, C., Guarini, A., Lizio, R., Cordone, S., Bonaduce, R., Armenise, V., Bari, I.D., et al. (2016). Prevention of Mental Disorders in Seniors at Risk of Alzheimer's Disease in the Smart Health Project: The Smartaging Platform. Poster Presentations, P593. www.mhinnovation.net/innovation/this-way.
 - 13- <https://sehanafsia.moph.gov.qa/Arabic/Resources/Pages/ForFamilyFriends.aspx>
 - 14- <https://www.alhurra.com/arabicandinternational/2023/06/27/%>
 - 15- Kleinman, A., (2009). A failure of humanity. The Lancet, 374: p. 603-4.
 - 16- Simon, N. M., Saxe, G. N., & Marmar, C. R. (2020). Mental health disorders related to COVID-19-related deaths. Jama, 324(15), 1493-1494.
- NIDA.)2021(. Why is there comorbidity between substance use disorders and mental illnesses. Retrieved from: <https://nida.nih.gov/publications/research-reports/common-comorbidities-substance-use-disorders/why-there-comorbidity-between-substance-use-disorders-mental-illnesses>



المشاركون*

- الورقة الرئيسة: د. لولوة البريكان
- التعقيب الأول: د. سليمان الفالح
- التعقيب الثاني: د. سليمان اللحيان
- التعقيب الثالث: د. مناور العنزي
- إدارة الحوار: د. معلوي الشهراني
- المشاركون بالحوار والمناقشة*
- د. إحسان بوحليقة
- م. أحمد المحييد
- د. أماني البريكان
- د. خالد الربيعان
- د. سعيد الغامدي
- د. سعيد بن مزهر
- د. صالحة آل شويل
- د. عبد الإله الصالح
- أ. عبد الرحمن باسلم
- د. عبدالرحمن العريني
- د. عبدالعزيز الحرقان
- د. عبدالعزيز العثمان
- د. عبدالله الغفيص
- م. عبدالله الرخيص
- د. عبدالله العمري
- د. عبدالله المهنا
- أ. فائزة العجروش
- أ. فهد الأحمري
- د. فهد الغفيلي
- د. فهد يحيى
- أ. د. فوزية الدوسري
- أ. د. فيصل المبارك
- أ. لاهم الناصر
- د. لمياء البراهيم
- د. محمد العمار
- د. مشاعل العيسى
- أ. مها عقيل
- أ. د. مها المنيف
- د. نادية الشهراني
- أ. نجوى العتيبي



ملتقى أسبار

Asbar Council

(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م



@MultaqaAsbar



@Multaqa_Asbar



<https://cutt.us/U0nnC>



00966114624229



www.asbar.com